

## المعارض ضرورة أم مجرد نشاط؟

تعتبر المعارض خطوة رئيسية للتصدير، لما تحققه من تعريف وترويج للمنتجات المعروضة، وبالتالي تضمن تصريف هذه المنتجات للأسواق الخارجية، وبما أن الصناعة السورية حالها حال باقي القطاعات التي تأثرت بالحرب وتراجع إنتاجها إثر إغلاق عدد كبير من المعامل والمصانع وغيره من الأسباب، وبالنتيجة يكون دور المعارض مسعفاً لإعادة عجلة دوران الإنتاج المحلي وكثافة إنتاجيته وخلق ألق للمنتجات السورية وعودتها للأسواق الخارجية من خلال تأمين نوافذ تصريف لها. وفي ملف فتحته «الاقتصادية» عن ماهية المعارض التي تقام، فهل تكون مجرد نشاط أم ضرورة للمنتجات وللصناعات السورية، ومعرفة الصدى الذي تحققه، بالتوازي عن تأثير المعارض في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة الإنتاج؟

ص ١٨

## مرحلة مهمة لإحياء الصناعة السورية

د. الجلاي للصناعيين: ثقتنا كبيرة بالقطاع الخاص

## وزير الصناعة لـ «الاقتصادية»: لا وقت لبقاء القطاع يستنزف موارد الدولة والاقتصاد الوطني



للحكومة تقديمه في هذا المجال من خلال بعض الإجراءات التي يمكن القيام بها بما فيها تعديل أو تطبيق بعض التشريعات والقوانين والتعليمات. كما سيتم وضع أسس العمل من خلال اللجنة الاقتصادية على استكمال مشروع تعديل مواد المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ بالتنسيق مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة ووزارة التجارة الداخلية. ونوه وزير الصناعة إلى واقع القطاع الصناعي وما يعانيه من مشكلات آنية ومتركمة قائلاً: نحن أمام مرحلة لإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي نظراً لعدم إمكانية الاستمرار بالوضع الراهن لأنه يستنزف موارد الدولة والاقتصاد الوطني، والحكومة تنظر إلى القطاع الخاص من مؤسسات واتحادات وغرف كشريك وطني أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

ص ٣

أكد وزير الصناعة الدكتور سامر الخليل في تصريح خاص لـ «الاقتصادية»: إن الحكومة تنتهج سياسات جديدة هدفها تنشيط الاقتصاد الوطني من أجل تحسين الواقع المعيشي للمواطن السوري. وأضاف الوزير الخليل: كان اجتماع الأسرة الصناعية مع الحكومة غنياً بطروحاته الشاملة والموضوعية والحرص على بذل كل الجهود لتذليل كل الصعاب، وتم إيضاح أن التوجه الحكومي خلال المرحلة الحالية يركز على إعادة النظر بالنواحي الاقتصادية من منظور كلي وطني وليس على أساس قطاع عام أو خاص، بالتوازي مع الانتقال بشكل تدريجي من الدور التشغيلي للقطاع العام الصناعي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي. وأشار وزير الصناعة إلى أنه جرى طرح موضوع تعزيز الاستثمارات وزيادة الإنتاج وعوامل دعم وتنمية تصدير المنتج السوري، وماذا يمكن

## الهند تعرض صناعتها في القطاع الدوائي وصناعات سورية يطرحون التشاركية

أقامت سفارة الهند بدمشق في فندق داماروز يوم الأربعاء ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٤، بمشاركة غرف الصناعة والتجارة وعدد من أصحاب وممثلي شركات الأدوية في سورية، جلسة علمية في مجال الصناعات الدوائية.

وقال سفير جمهورية الهند بدمشق إرشاد أحمد رد على سؤال «الاقتصادية» عن وجود فرص استثمارية واعدة في سورية ومزايا تفضيلية جغرافية تضاف إليها خبرات تراكمية في مجال التصنيع والتسويق الدوائي، فلماذا لا تدخل الهند شريكاً صناعياً وتصديراً؛ بالقول: الهند جاهزة للتعاون مع سورية ولكن الجهورية ليست كافية هناك عوامل أخرى يجب وضعها في الحسبان لكي يتم إنجاز تعاون ملموس في المجال الدوائي والمجالات الأخرى بين البلدين.

من جهته أكد رئيس غرفة تجارة دمشق باسل الحموي أن المستقبل واعد ونحن متفائلون كثيراً بأن يكون هناك تعاون في القريب بين الهند وسورية، وبالنسبة للمواد الأولية مسموح استيرادها، لكن هناك بعض الصعوبات تتعلق بطريقة التحويل.

ص ٦

## الصناعيون لـ «الاقتصادية»: الحوار مع الحكومة كان إيجابياً ومتفائلون بالمرحلة المقبلة

ص ٤-٥

### معاون وزير الصحة

لـ «الاقتصادية»: خسارة ٢٥٠٠ من الكوادر خلال ٦ أشهر

أكدت معاون وزير الصحة للشؤون الصيدلانية والهندسة الطبية الدكتورة رزان سلوطة لـ «الاقتصادية»: أن الوزارة تعمل على عدد من الخطط والمقترحات لتعزيز الاستثمار وتحفيزه بالتوازي مع السعي للحفاظ على الكوادر الطبية، لكن هذه الخطوات ما زالت في بدايتها وهناك الكثير من العوائق والمشكلات التي يجب حلها أولاً لتكوين بيئة سليمة معافاة.

وأشارت إلى أن مسؤولي الصحة في سورية يحاولون إصلاح المنظومة الصحية بشتى الطرق، ولعل أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها بهذا الاتجاه هو التوجه نحو التشاركية انطلاقاً من الفاعلين المحليين بناء على منهجية سليمة لتطبيق تسير تشاركي محلي في القطاع الصحي.

مشيرة إلى أن النزيف مستمر لكوادر القطاع وهناك مخاوف من الوصول إلى مرحلة لا تكون فيها تخصصات نوعية مثل المهندسين الطبيين وخاصة الكوادر المدربة والمؤهلة، نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة وهجرة عدد كبير من هذه الكوادر بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

ص ٨-٩

### وزيرة سابقة:

هناك من يعارض الإصلاح للاستفادة من الوضع الراهن

ص ١٤-١٥

أسوأ ما يحصل في القطاع العام أن السرقات لا تظهر إلا بعد تجاوزها المليارات

ص ١٦-١٧

مهزلة ضعف الرواتب والأجور... باقية وتستمر...! يجب أن يكون تحسين الأجور جزءاً من استراتيجية تهدف لتحقيق الازدهار



وبيئنا يجتمع ممثلو العمال مع الحكومة في محاولات متكررة للتفاوض على زيادة الأجور، فإنه لا تأتيهم سوى وعود. حتى إن محاولة المطالبة بزيادة في «متمات الأجور» أصبحت أشبه بترقيع جرح غائر، وكأنك تقدم مكملات غذائية لمريض في غرفة الإسعاف تنزف يده المكسورة منذ زمن بعيد.

يتبني السوريون لملامسة نتائج تحولات السياسة الجديدة للحكومة تجاه العديد من الملفات، لكن في عمق هذه اللحظات، يقف الموظفون البائسون وقد نفذت طاقتهم على التحمل، بعد أن استنفدت الحرب ما في جيوبهم وأكلت مدخراتهم، فيما تتصاعد أصوات على وسائل الإعلام من مسؤولين يزعمون أن تحسين أجورهم سيضر بالاقتصاد وسيزيد من العجز والتضخم المالي، وكأنهم يلقون اللوم على من هم في الرمق الأخير من الصبر.

ص ١٠-١١



## قطار إنعاش الصناعة السورية بدأ

الحكومة تفتح حضنها للقطاع الخاص ليكون شريكاً حقيقياً

**د. الجلاي: ثقتنا كبيرة بالقطاع الخاص ونشعر بالفخر عندما نشاهد المنتج الصناعي السوري في الأسواق الخارجية**



هنّي الحمدان

أكد وزير الصناعة الدكتور سامر الخليل في تصريح خاص لـ «الاقتصادية» : إن الحكومة تنتهج سياسات جديدة هدفها تنشيط الاقتصاد الوطني من أجل تحسين الواقع المعيشي للمواطن السوري. وأضاف الوزير الخليل: كان اجتماع الأسرة الصناعية مع الحكومة غنياً بطرحاته الشاملة والموضوعية والحرص على بذل كل الجهود لتتأهل كل الصعاب. وتم إيضاح أن التوجه الحكومي خلال المرحلة الحالية يركز على إعادة النظر بالنواحي الاقتصادية من منظور كلي وطني وليس على أساس قطاع عام أو خاص، بالتوازي مع الانتقال بشكل تدريجي من الدور التشغيلي للقطاع العام الصناعي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي.

### الطاقة والتسويق

وناقش الاجتماع مع ممثلي اتحاد غرف الصناعة السورية عناوين هامة حسب تأكيد الوزير الخليل لـ «الاقتصادية» لجهة إيجاد حلول موضوعية للعديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ولاسيما ما يتعلق بالطاقة والإجراءات التي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وموضوع تسعير الأدوية بشكل خاص وصناعة الأدوية بشكل عام، ويشمل هذا التوجه من خلال إدارة موضوع التسعير والتكاليف بأسلوب يتماشى مع واقع السوق ويتفصيل شفافاً، بعيداً عن القرارات المؤقتة التي كان يتم تبنيها سابقاً لمعالجة الأزمات الطارئة في هذا الشأن. وفي مجال التطرق لبعض القرارات والبلاغات كان هناك نقاش شفاف حيث تم طرح موضوع مراجعة لبعض القرارات والتشريعات الخاصة بقطاعي الصناعة والتجارة، من أجل اتخاذ كل مايلزم حسب الحاجة التي تستدعي. وتم مناقشة وجود عدد كبير من القوانين الضريبية، في حين يكفي وجود قانوني ضريبة للدخل وللمبيعات، والمفروض أن يكون هناك نوع من المصادقية لبناء ثقة في العمل ما بين السلطة المالية والمكلفين من قطاع الأعمال. وأشار وزير الصناعة إلى أنه جرى طرح موضوع تعزيز الاستثمارات وزيادة الإنتاج وعوامل دعم وتنمية تصدير المنتج السوري، وماذا يمكن للحكومة تقديمه في هذا المجال من خلال بعض الإجراءات التي يمكن

مرحلة مهمة لإحياء الصناعة

**وزير الصناعة لـ «الاقتصادية»: لا وقت لبقاء القطاع الصناعي يستنزف موارد الدولة والاقتصاد الوطني**

ورق، من دون تنفيذ يذكر على الرغم من توافر بعض مقومات التنفيذ بوقتها إلا أنها لم تبصر النور لفقدان النيات الطيبة على الأقل...! لكن الوقت تغير والمتطلبات صارت ثقيلة، ولا خيار إلا المعالجة لواقع صعب في الصناعة السورية، ما صدر من توجهات ونقاشات من جانب الصناعة يوحي إلى بوادر إيجابية وموضوعية تجاه إصلاح حقيقي لقطاع الصناعة الخاص، وفتح الأبواب مشرعة أمام القطاع الخاص ليدخل وفق تقاضيات مع الحكومة، وصيغ للتشاركية التي تنعكس خيراً على الأطراف كلها، وكذلك ما هو سوى خيار لتطويع وإصلاح المنشآت الصناعية والقطاع برمته.

### الخاص دور مطلوب

الحكومة تعي تماماً دور القطاع الخاص وضرورة مشاركته، فالشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي إلى تمكين الحكومات من شراء وتقديم خدمات البنية التحتية، والاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص في الشركات، وإذا ما صممت الشراكات بين القطاعين، وتم تنفيذها على نحو سليم، فيمقدورها أن تحقق قيمة اجتماعية، من خلال تقديم الخدمات في الموعد المناسب للمواطن، وبتكلفة معقولة، فضلاً عن المكاسب المحققة من تحسين الكفاءة والابتكار في تصميم المشاريع، وإدماج الخبرات، والوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن ضعف تصميم وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة... فهناك اهتمام غير مسبوق بين البلدان النامية بجذب الاستثمار الخاص إلى البنية الأساسية وإلى الخدمات الأساسية أيضاً لتلبية الطلب الوطني المتزايد. نجحت جميع البلدان النامية تقريباً في جلب شراكة البنية الأساسية بين القطاعين العام والخاص إلى السوق، فإشياء أطر ومؤسسات قوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ينقل التزام الحكومة أن يعزز الكفاءة والمساءلة في حوكمتها ويؤدي إلى معاملات ذات جودة أعلى.

دعم إنشاء بيئة داعمة لمشاركة القطاع الخاص في المشروعات إجراء إنعاشي سليم، من خلال اعتماد إصلاحات تنظيمية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المساعدة في إعداد سلسلة من مشروعات الشراكة بين القطاعين، والتي يمكن تمويلها من خلال البنوك مثلاً بهدف تعبئة رأس المال الخاص، والمساعدة في إدارة مشروعات الشراكة بين القطاعين في مجال البنية التحتية أيضاً، وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالشكل المناسب.



**سأرون تجاه هيكلتها والقطاع الخاص شريك وطني أساسي**

والجهات الحكومية المعنية، وتناول البحث أفكاراً ومقترحات حول مراجعة القرارات الصادرة بخصوص التوسع ببعض المناطق الصناعية وإتاحة مساحات أوسع للقاسم بداخلها ومنع الترخيص للمنشآت الصناعية خارج المدن والمناطق الصناعية، وإصدار قرارات إحداث المناطق الصناعية للتجمعات الصناعية القائمة، والإسراع بتحسين واقع الكهرباء في مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب من خلال تأهيل محطات التحويل فيها، بما يسهم في تعزيز دوران عجلة الإنتاج واستمرار تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد بجودة وأسعار مناسبة.

### هيكلتها شاملة

ونوه وزير الصناعة إلى واقع القطاع الصناعي وما يعانيه من مشكلات آتية ومتراكمة قائلاً: نحن أمام مرحلة إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي نظراً لعدم إمكانية الاستمرار بالوضع الراهن لأنه يستنزف موارد الدولة والاقتصاد الوطني، والحكومة تنظر إلى القطاع الخاص من مؤسسات واتحادات وغرف كشريك وطني أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

### النظر بالتشريعات الناهضة للصناعة ومساحات أوسع للمناطق الصناعية

الجميع، كحكومة وقطاع خاص، على اطلاع على تفاصيل المشهد الصناعي، وبشكل عام على واقع الصناعة المحلية وإمكانية إعادة النظر بالتشريعات الناظمة للعمل الصناعي وتعزيز الثقة بين المنتجين

شهد اجتماع رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلاي مع اتحاد غرف الصناعة السورية حواراً موسعاً وشفافاً من دون سقوف، فقد تناول مختلف قضايا الصناعة الوطنية ومطالب الصناعيين وسبل إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي قد تعيق العمل الصناعي، وتخفيض تكاليف الإنتاج ودعم المنتج التصديري، ومراجعة بعض التشريعات الخاصة بالعمل الصناعي والتجاري، وبما يسهم في تعزيز دوران عجلة الإنتاج واستمرار تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد بجودة وأسعار مناسبة.

**نقاشات الصناعيين مع الحكومة شفافة وبلا سقوف.. تشریح للواقع وطلمات بالجملة محل ترحيب..!**

دوره وأهدافه، ومن الضرورة بمكان أن يركز كل قطاع على دوره ومسؤولياته، بما فيها المسؤولية الاجتماعية «، مضيفاً: ثقتنا كبيرة بالقطاع الخاص، ونشعر بالفخر والاعتزاز عندما نشاهد المنتج الصناعي السوري في الأسواق الخارجية، فعبارة «صنع في سورية» هي هوية وطنية وشهادة تقدير اقتصادية قبل أن تكون وثيقة فنية تسويقية». من جهتهم رحب ممثلو اتحاد غرف الصناعة بما ورد في البيان الحكومي من لغة إيجابية ومنفتحة ومشجعة للقطاع الخاص، وأعربوا عن أملهم أن تتمكن الحكومة من تحويل هذا البيان إلى واقع ملموس. وانتقد ممثلو الاتحاد بعض التشريعات النافذة، ورأوا أن فيها قصوراً يعيق الاستجابة لمتطلبات الصناعة الوطنية، ومن هذه التشريعات التي تم انتقادها قانون الاستثمار رقم ١٨/ لعام ٢٠٢١، والمرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٢١ الخاص بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيرين إلى أنهم شاركوا خلال الأشهر الأخيرة بجهود كبيرة لإعادة صياغة أحكام المرسوم رقم ٨/ لعام ٢٠٢١ إلا أنه عاد إلى نقطة الصفر مع تشكيل الحكومة الجديدة. وطالب بعض الأعضاء التعامل بشفافية وطنية «تكشف المستور»، للتمكن من مواجهة الصعوبات بشكل عملي وموضوعي، ولاسيما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم

والأشغال الصناعية كافة، مضيفاً: تمكن قدرتنا على تعزيز قدرة القطاع الصناعي الوطني بالقدرة على تحديد الميزات النسبية والتنافسية التي يجب أن تكون فيها، وكذلك تحديد تلك القطاعات التي يجب أن تتخلى عنها أو تتحاشى الدخول فيها، فمن أهم المشاكل التي نعانينا أن ندخل بشكل خاطئ في بعض القطاعات، ثم تبدأ سلسلة غير متناهية من الإجراءات والخطوات الترقيعية لإنجاح هذه القطاعات وهي أساساً غير قابلة للنجاح.

كما لفت الدكتور الجلاي إلى التوجه نحو تعزيز الدور الإشرافي والتنظيمي للدولة في مجال القطاعات الاقتصادية والابتعاد عن الدور التشغيلي بشكل تدريجي، موضحاً أن الهدف النهائي للتوجهات الحكومية هو رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحسين الواقع المعيشي لمختلف شرائح المجتمع. وشهد موضوع الصناعات الدوائية نقاشاً مستفيضاً، حيث طالب الصناعيون باستصدار تشريعات تمنح معامل الأدوية إعفاءات جمركية وضريبية تساعد في تخفيض التكاليف وتخفيض الأسعار، إلا أن رؤية الحكومة لم تكن منسجمة مع هذه الطروحات، حيث أشار الدكتور الجلاي إلى ضرورة مراجعة السياسات السعرية الدوائية وضرورة وضعها في سياقها الطبيعي بعيداً عن القرارات الإدارية، في حين أوضح وزير الصناعة الدكتور محمد سامر الخليل أن التوجه الحكومي هو الابتعاد عن المسار الاستثنائي والعودة تكامل الأدوار بما يحقق أعلى قيمة مضافة من هذا القطاع ورفع قيمة ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقال رئيس مجلس الوزراء: ما نريده هو بناء قطاع صناعي مخطط وموضوعي ومجد، ففلننا ليس بلداً صناعياً، ومن غير الموضوعي أن نسعى لإقامة كل الصناعات وأن نطالب بدعم القطاعات والمعامل

**هدف توجهات الحكومة رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحسين الواقع المعيشي**

**لا حاجة لوجود عدد كبير من القوانين الضريبية.. في حين يكفي وجود قانوني ضريبة للدخل وللمبيعات المفروض أن يكون هناك نوع من المصادقية لبناء الثقة بين السلطة المالية والمكلفين من قطاع الأعمال**



## كيف يمكن إحياء الصناعة الوطنية..!

تنظيم القطاع الصناعي الوطني بشقيه العام والخاص وتكامل الأدوار بما يحقق أعلى قيمة مضافة

# الصناعيون لـ «الاقتصادية»: الحوار مع الحكومة كان إيجابياً ومتفائلون بالمرحلة المقبلة

## المصري: لقاء نوعي وطالبنا بإصلاح التشوهات الجمركية التي تعيق العمل

■ غزل إبراهيم

تتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي في سورية في أن تكون الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، من خلال تنظيم القطاع الصناعي الوطني العام والخاص، والتوجه نحو تعزيز دور الإشراف والتنظيمي للدولة في مجال القطاعات الاقتصادية والابتعاد عن الدور التشغيلي، بما يحقق أعلى قيمة مضافة من هذا القطاع، ويرفع كفاءة الاقتصاد الوطني. وتحسين الواقع المعيشي لمختلف شرائح المجتمع. وتتطلب هذه الرؤية التنموية توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي القائم على تعزيز تنافسية المنتج وتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاع لإتاحة فرص العمل اللائق، مع معالجة مشاكل الصناعيين ومراجعة بعض التشريعات الخاصة بالعمل الصناعي والتجاري، بما يساهم في تعزيز دوران عجلة الإنتاج واستمرار تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد بجودة وأسعار مناسبة.



غزلان المصري

## نقاشات مثمرة حول زيادة الدعم على الصادرات وتصحيح الضرائب والمرسوم 8

وفي هذا الصدد، يأتي اجتماع رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجبالي مع اتحاد غرف الصناعة السورية، ليؤكد رؤية الحكومة الجديدة في التعاطي مع الواقع الاقتصادي الحالي بكل شفافية ووضوح بعيداً عن التنظير، حيث لفت الدكتور الجبالي إلى أهمية التفكير من بوابة الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الأحاديث عن تقسيمات القطاع العام والخاص، باعتبار أن معيار المنفعة الوطنية العليا مبني على حوامل القطاعين العام والخاص في آن معاً.

كما شدد الدكتور الجبالي على أن القطاع الصناعي الخاص شريك وطني حقيقي في النشاط الاقتصادي الوطني، ويجب أن يحقق هذا القطاع أرباحاً وعوداً تنجح له إكفائه الاستمرار والتطور. كما أن للقطاع العام دوره وأهدافه، ومن الضرورة بمكان أن يركز كل قطاع على دوره ومسؤولياته، بما فيها المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن العنصر الأكثر أهمية من تناول موضوع نسب ومعدلات

الضرائب والرسوم وقيم الغرامات هو مفهوم ثقافة الالتزام المالي والثقة بين السلطة المالية والمكلفين من قطاع الأعمال، فعندما تتمتع بثقافة الالتزام من منظور وطني، وتسود الثقة بين السلطة المالية من جهة والمكلفين من جهة أخرى تتشكل القاعدة بوجود تكامل بين طرفي المعادلة لما فيه المصلحة الوطنية العليا.

### رؤية واقعية مختلفة

من جهته كشف خازن غرفة صناعة حلب المهندس مجد الدين ششمان أن اللقاء مع السيد رئيس مجلس الوزراء كان إيجابياً، ومتفائلون بتحسين حال القطاع خلال الفترة المقبلة، فالحكومة مفتوحة وتتعاطي بإيجابية وواقعية مع الصناعيين، وهناك استجابة وتشاركية في إيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي.

والحديث دار حسب ششمان حول القضايا التي تمس المصانع الوطنية في المستقبل القريب وما تحمله التغيرات الإقليمية على واقع الاقتصاد والصناعة بشكل خاص لأنها الرافعة الأساسية للاقتصاد، وكان هناك مطالب عدة طرحت على طاولة النقاش بخصوص الواقع الصناعي الحالي والمعوقات التي تواجه الصناعيين بشكل خاص، ومن أهمها وفقاً لششمان التشريع الضريبي والتغيرات التي طرأت على التعامل بخصوص التحصيل الضريبي على الأرباح الحقيقية، إضافة إلى موضوع المرسوم ٨ الطبيعي بعيداً عن القرارات الإدارية.

وما له من منعكسات سلبية على الصناعيين، وفي هذا الخصوص كان رد رئيس الوزراء إيجابياً.

كما طالب الصناعيون بزيادة الدعم على الصادرات وتوسيع مروحة المزايا المشمولة بالدعم، والتريث بتنفيذ تعليمات وزارة الإدارة المحلية حول نقل المنشآت الصناعية الموجودة في التجمعات الصناعية الحاصلة على تراخيص مؤقتة إلى المدن الصناعية.

### مطالب صناعيي حلب

وأوضح ششمان أن من أهم مطالب غرفة صناعة حلب إعادة النظر بسعر الكهرباء، وتخفيض سعر الفيول، وإنهاء

الضريبة على ألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى تنظيم قطاع الصناعات الدوائية بما يخص التسعير والتمويل للمواد الأولية، والإسراع بتوجيه ما يلزم لإصلاح محطات تحويل الكهرباء في المدينة الصناعية الشيخ نجار.

### الصناعات الانتقائية

من جانبه أكد المستشار والخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، أن أهم ما يلفت الانتباه في حديث السيد رئيس مجلس الوزراء في اجتماع الصناعيين.. تأكيده على: - مفهوم الصناعة الوطنية كقطاع وطني بعيداً عن تقسيمات القطاع العام والخاص.

- وأهمية مصطلح (صنع في سورية) كهوية وطنية للصناعة السورية.

حيث يمكن تطوير هذا الشعار ليصبح علامة تجارية تعبر عن نموذج وصورة ذهنية عالية للمنتج الصناعي السوري.

- وكذلك ضرورة التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق ميزات تنافسية.

وهذا ما يساعدها ذاتياً (بعيداً عن الإنكاث على الدعم والحماية والاستثنائية) على المنافسة في الأسواق المحلية، والولوج للأسواق الخارجية.. وهذا يتضمن الاعتماد على مفهوم الصناعة الانتقائية، وهي التي يتم اختيارها بموجب تقنيات علمية مثل تقنية مضاعفة الاستمرار، والتي تصنف الصناعات وفق عدة معايير، من أهمها الصناعات التي تتوافر لها ميزات نسبية كالصناعات الزراعية التصديرية، والصناعات الموطنة والحفظة للتكنولوجيا، والصناعات المحفظة لتسلسل القيمة المضافة.. فهي الأقدر على تحقيق المنفعة القومية والتي تنعكس على التنمية.

### تعدد الأدوار

وبحسب الدكتور عياش فإن هذه المنهجية التنموية المنفتحة تساعد على معالجة تشوهات الصناعة السورية بشقيها العام والخاص.

فاللطلب من القطاع الصناعي الخاص إعادة صياغة دوره التنموي وفق محددات وطنية، ومن خلالها يحقق ربحيته المستهدفة، وعلى القطاع العام الصناعي الإسراع في تحقيق الإصلاح والتحديث لتكامل القطاع الصناعي الوطني في خدمة التعافي الاقتصادي كهدف أولي.

ويوضح الدكتور عياش أن ذلك يتلاقى مع حديث السيد وزير الصناعة حول تحديد المشكلة المتراكمة والركبة التي يعانها القطاع العام الصناعي، والتي تتجلى في تكبد خسائر كبيرة إضافة إلى عجز مالي وتراجع إنتاجي وكساد تراكمي للمخازين.

وقد جرت سابقاً عدة محاولات لإصلاح القطاع العام الصناعي، وتشكلت عدة لجان لهذه الغاية.. إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة في سبيل إنقاذ وإصلاح هذا القطاع. ويعتقد الدكتور عياش، أن أحد أهم أسباب تعثر تلك المحاولات هو الانقسام حول دور القطاع العام الصناعي



مجد الدين ششمان



د. فادي عياش



عصام تيزيني

• ماذا عن نقل معامل الأدوية إلى المدن الصناعية؟ وبالنسبة لمعامل الأدوية الموجودة خارج المناطق الصناعية والتي حصلت على إشارات مؤخرًا للانتقال إلى المدن الصناعية، لفت القصير إلى أن هذه المعامل تختلف عن أي صناعات أخرى، حيث أن كلف الإكساء الخاصة وتجهيزات البنية التحتية الخاصة بها تكون مرتفعة أكثر من قيمة الألات، وبالتالي فإن نقلها شبه مستحيل، وفي هذا الصدد أبدى السيد رئيس الحكومة تجاوباً مع طروحات الصناعيين، وأكد أنه لا نية لنقل أي من المعامل القديمة القائمة.

### دور الدولة في القطاع العام

وبخصوص تحديد دور الدولة في القطاع العام بشكل واضح، ووضع برامج جادة لتطوير وإصلاح قطاع الصناعة المتعثر الذي يعاني خسائر متزايدة تنقل كامل الخزينة العامة، أكد الخبير الاقتصادي عصام تيزيني أن كلام السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الصناعة محمد سامر الخليل يعبر عن الواقع الأليم للشركات الصناعية التي تديرها الوزارة، فالقطاع العام الصناعي مترهل وغير قادر على المنافسة وتلبية احتياجات السوق، لذلك نحن مع توجه الحكومة ومنهجيتها الجديدة للتصحيح والإصلاح من ناحية إدخال القطاع الخاص في هذه الشركات القديمة والمترهلة والفاشلة.

وطرح تيزيني تساؤلاً حول الطريقة التي سيدخل بها القطاع الخاص، هل ستكون وفقاً للقوانين الخاصة بتغيير السياسة النقدية وتسيب إجراءات العقود بالتشاركية، أم بصيغة أخرى؟ مشيراً إلى ضرورة تغيير السياسة النقدية وتسيب إجراءات العقود وتعديل بعض القوانين المعقدة التي تعيق العمل التجاري، مثل القانون رقم ٨ لحماية المستهلك، وقانون تجريم التعامل بالدرول.

المتمكلة، في شركات جديدة، ومن ثم تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، تحافظ على الملكية العامة، وتتجاوز معوقات بعض القوانين والتشريعات، وكذلك صعوبات التمويل، وتطبيق الحوكمة، وفصل الإدارة عن الملكية، وهذه طريقة تسمح للقطاع الخاص المشاركة في هذه الشركات كخطة لاحقة.

### الصناعات الدوائية

وحول موضوع الصناعات الدوائية الذي شهد نقاشاً واسعاً خلال الاجتماع، فقد أشار خازن غرفة صناعة حمص أمين عام المجلس العلمي للصناعات الدوائية الدكتور نبيل القصير إلى أن اللقاء كان إيجابياً وتفاعلياً، ولكن رؤية الحكومة لم تكن منسجمة مع مطالبنا باستصدار تشريعات تمنح معامل الأدوية إعفاءات جمركية وضريبية تساعد في تخفيض التكاليف وتخفيض الأسعار.

وأوضح القصير أنه ولعدة سنوات مضت وبشكل سنوي كانت تعفى الصناعة الدوائية بمكرمة من سيادة الرئيس بشار الأسد من جميع الرسوم على المواد الأولية والمساعدة ومواد التغليف، والحكومة السابقة قدمت لنا الكثير من الوعود لتجديد هذا الإعفاء، ومعظم الصناعيين أجّلوا التخليص الجمركي بانتظار صدور الإعفاء الذي انتهى مفعوله نهاية الشهر الثامن من هذا العام، حيث تكلفته التخليص الجمركي للمواد الداخلة في الصناعات الدوائية، وفقاً للقصير، تصل حسب نوع المادة حتى ٨ بالمائة.

وبين القصير أن هذا الإعفاء كان ضرورياً لهذه الصناعة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، من كهرباء ونقل ورواتب وتكاليف التحديث والتطوير في المصانع الدوائية، بما يسدجج مع متطلبات وزارة الصحة ومنها (تطور ممارسات التصنيع الجيد GMP)، كما أن هذه الصناعة لا يتم تغيير تسعيرها بشكل دوري وفقاً لتغير الصرف مثل الصناعات الأخرى.

رئيس التحرير <b>وضاح عبد ربه</b>	المشرف العام <b>عبد الفتاح العوض</b>	تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع المنطقة الحرة - دمشق www.iqtisadya.com Email: info@iqtisadya.com
مدير التحرير <b>هني الحمدان</b>	المدير الفني <b>لارا عبد الكريم توما</b>	مدير المسؤول <b>نبيل زريق</b>
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠	فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨	تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع المنطقة الحرة - دمشق www.iqtisadya.com Email: info@iqtisadya.com





المتحدة للصرافة  
UNITED EXCHANGE

فرع مول قمرين

بثقتكم  
يكتمل  
عطاؤنا



ريف دمشق - امتداد طريق القنيطرة - مقابل مفرق جديدة عرطوز الثاني

011 - 6815555

Head office / Main branch : Mohafazzah square – opposite to MTN co.

Tel: +963 11 9596 – +963 11 2314550 – Mob : +963 966 009 596 – Fax : +963 11 2320997

Email: info@uecsy.com



www.uecsy.com



www.facebook.com/uecsy Zoom in/out.

هل تفتح «صيدلية العالم» أبوابها لعلاج صناعتنا الدوائية؟

الهند تعرض صناعتها في القطاع الدوائي وصناعيو سورية يطرحون التشاركية

## السفير أحمد لـ «الاقتصادية»: جاهزون للاستثمار في سورية بانتظار رفع العقوبات وتحسن المناخ التجاري فيها

شادية إسبر



### الحموي: لدينا كل الرغبة في تعزيز العلاقات التجارية مع الهند

يحتسب الفرص الاستثمارية المتاحة في الصناعات الدوائية السورية. لكن تدريب الكادر مهم، لأن بعض المعامل كانت تضطر أحياناً لجلب خبرات من الخارج، لافتاً إلى أن العقوبات تحد أيضاً من وصول التكنولوجيا الحديثة في الصناعات المتطورة إلى سورية، وهذه المبادرة تقلة في عملية التشييد لتصبح أكثر تنظيماً، وأن المعارض الدوائية مهمة جداً لتفتح الفرص للتعاون المشترك.

#### مستقبل واعد

في رده على الأسئلة أكد رئيس غرفة تجارة دمشق حول استيراد المواد الأولية لهذه الصناعة أن المستقبل واعد، وقال: نحن متفائلون كثيراً بأن يكون هناك تعاون مسموح استيرادها، لكن هناك بعض الصعوبات تتعلق

بالقريب بين الهند وسورية، وبالنسبة للمواد الأولية بطريقة التحويل، ومن يقم من التجار بالاستيراد يجد حلولاً مؤقتة لتأمين هذه المواد ريثما تفتح الأبواب وتعود التجارة كما كانت عليه.

الحموي وصف حجم التبادل مع الهند بالمناخ جيداً، معبراً عن تفاؤله بمساعدة السفير التوصل مع الشركات الهندية، ونحاول بداية أن يكون هناك استثمار في سورية ضمن الإعفاءات الموجودة في قانون الاستثمار الحالي أو قانون الاستثمار المستقبلي الذي سيكون له منافع كثيرة للمستثمرين من خارج سورية وفي داخلها.

بينما لفت ديوان إلى الحديث حول استثناء الأدوية من العقوبات الجائرة على سورية التي تقترض عملياً مخاوف على بعض الشركات عند التعاون مع سورية وإلى أن الهند دولة رائدة في مجال تصنيع الأدوية السرطانية والهرمونية والمناعية واللقاحات، كما أنها متطورة بالصناعات الدوائية العشبية والنباتية التي تلطح سورية إلى تطويرها.

وحول مقترحات الحكومة من أجل تذليل العوائق أمام الصناعيين وتشجيع الاستثمار، شدد الحموي أن المطالب اليوم دعم التصدير إن كان بأسعار الكهرباء، أو بالدعم الذي تقدمه هيئة تنمية الصادرات التي تدفع دعماً بنسبة ١٠ بالمائة، فالمهمة تستوجب أن تكون كل القطاعات مدعومة، وهذا مطلب الصناعيين، فاليوم الصناعات الكيميائية والهندسية حصراً بحاجة إلى دعماً في التصدير.

باحتسب المناخ التجاري العام في سورية، والهند جاهزة والشركات الدوائية للتعاون.

موضوع تذليل المعوقات التي تجعل الهندي يتردد بالدخول في شراكة إلى السوق السورية شرحه الحموي بالقول: هذا ما تحدثنا عنه بموضوع التشاركية مع الجانب الهندي، بمعنى عندما توجد شركات سورية هندية تفتح مصنعاً في سورية يمكن حينها أن ترسل المادة الأولية، ويتم التصنيع والتصدير، وهذا يساعد كثيراً في تجاوز موضوع العقوبات، لافتاً إلى أن الدواء السوري مطلوب في دول الجوار وله سمعة جيدة، كما أن إقامة معامل مشتركة هندية سورية للصناعات الدوائية في سورية تخفض أسعار الدواء في السوق المحلية وتزيد من تشغيل اليد العاملة.

#### تدريب الكوادر

إضافة إلى إمكانية إقامة شركات مشتركة سورية هندية عبر التشاركية في سورية، طرح آخر قدمه رئيس اتحاد غرف الصناعة خلال الجلسة تمثل بإمكانية تدريب الأيدي العاملة في الهند بهدف تطوير الخبرات، لافتاً إلى أن أغلب المواد الأولية للصناعات الدوائية تأتي من الهند، ووصفاً حجم التبادل التجاري الحالي البالغ ٨.٩٩ ملايين دولار بالخجل جيداً، وتوجه الحموي للسفير الهندي بالقول: نتطلع للزيادة من خلال التعاون معكم في موضوعي تدريب المهارات والتشاركية.

بينما قدم رئيس اتحاد غرف الصناعة شرحاً عن الصناعات الدوائية في سورية التي بدأت في ستينيات القرن الماضي وبخلت مرحلة جديدة أكثر تطوراً في نهاية الثمانينيات عبر القطاع الخاص، لافتاً إلى أن سورية احتلت المرتبة الثالثة في مجال تصدير الدواء، ونجحت الصناعة الدوائية السورية بتحقيق الاكتفاء الذاتي والانتقال إلى التصدير بمنتج يجمع بين الجودة والأمان وتحقيق القدرة التنافسية إذ دخل إلى أسواقنا نحو ٢٥ دولة أجنبية وسط منافسة قوية خلال مرحلة ما قبل الأزمة، معتبراً أن اللقاء فرصة مهمة للتعريف بواقع الصناعات الدوائية وللاطلاع على مستجدات هذه الصناعة المهمة وبحث مجال التعاون في الأبحاث الدوائية لتأمين مستلزمات الإنتاج والتجهيزات الجديدة. الحموي شدد على أنه لا تزال الصناعات الدوائية تحمل فرصاً استثمارية واعدة، متمنياً من خلال الغالبية توثيق التعاون بين شركات الدواء السورية والهندية بما يدعم التطور في هذه الصناعة، وعملية التبادل التجاري ومستلزمات الإنتاج وتشجيع الشركات الهندية على

#### على طاولة الجلسة فرص استثمارية

السفير الهندي كان أوضح في بداية الجلسة أنها تُعقد لتسليط الضوء على القطاع الدوائي في الهند وسورية، والهدف منها أيضاً الاضطرار في الفعاليات التجارية والصناعية في سورية وتعزيزها، ولشراك الهند خبرتها في القطاع الصناعي الدوائي كبلاد تضم آلاف الشركات الدوائية.

بينما قدم رئيس اتحاد غرف الصناعة شرحاً عن الصناعات الدوائية في سورية التي بدأت في ستينيات القرن الماضي وبخلت مرحلة جديدة أكثر تطوراً في نهاية الثمانينيات عبر القطاع الخاص، لافتاً إلى أن سورية احتلت المرتبة الثالثة في مجال تصدير الدواء، ونجحت الصناعة الدوائية السورية بتحقيق الاكتفاء الذاتي والانتقال إلى التصدير بمنتج يجمع بين الجودة والأمان وتحقيق القدرة التنافسية إذ دخل إلى أسواقنا نحو ٢٥ دولة أجنبية وسط منافسة قوية خلال مرحلة ما قبل الأزمة، معتبراً أن اللقاء فرصة مهمة للتعريف بواقع الصناعات الدوائية وللاطلاع على مستجدات هذه الصناعة المهمة وبحث مجال التعاون في الأبحاث الدوائية لتأمين مستلزمات الإنتاج والتجهيزات الجديدة. الحموي شدد على أنه لا تزال الصناعات الدوائية تحمل فرصاً استثمارية واعدة، متمنياً من خلال الغالبية توثيق التعاون بين شركات الدواء السورية والهندية بما يدعم التطور في هذه الصناعة، وعملية التبادل التجاري ومستلزمات الإنتاج وتشجيع الشركات الهندية على

المصري أضاف: تصدر حالياً نسبة ١٠ بالمائة فقط مما كنا تصدره قبل الأزمة، وهذه الأرقام تؤكد ضرورة أن ننهض بالصناعة الدوائية مجدداً، موضحاً أن الالتفاف على العقوبات لتأمين الأدوية ومستلزمات إنتاجها يكلفنا زيادة بمعدل ٢ إلى ٣ بالمائة من قيمة البضاعة، فتحويل الأموال يتم عن طريق عدة شركات في بلدان عدة كي تتمكن من توصيل الأموال إلى الهند مثلاً، وهذا بالنتيجة يؤثر في المواطن السوري الذي يدفع الثمن، حيث ترتفع أسعار الأدوية وتطالب معاملها بزيادة الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة المتأثرة بالعقوبات.

#### الشراكة الهندية السورية

سفير جمهورية الهند بدمشق إرشاد أحمد رد على سؤال «الاقتصادية» عن وجود فرص استثمارية واعدة في سورية ومزايا تفضيلية جغرافية تصاف إليها خبرات تراكمية في مجال التصنيع والتسويق الدوائي، فلماذا لا تدخل الهند شريكاً تصنيعياً وتصديراً؟ بالقول: الهند جاهزة للتعاون مع سورية ولكن الجوزية ليست كافية هناك عوامل أخرى يجب وضعها في الحسبان لكي يتم إنجاز تعاون ملموس في المجال الدوائي والمجالات الأخرى بين البلدين.

وعن ماهية هذه العوامل أو العوائق؟ أضاف: العقوبات وصعوبة التحويلات المصرفية، وهذا الموضوع ليس سهلاً ويتشاكل عائقاً.

وتابع «الاقتصادية» مع السفير: وجود الصناعة الدوائية الهندية السورية ألا يذلل العوائق ويساعد بتجاوز العقوبات؟ فأجاب: يمكن دراسة ذلك، هذا الموضوع ليس بالسهولة.

وبشأن المرحلة القادمة قال السفير أحمد: نعم الشراكة ممكنة جداً ولكن ننتظر موضوع رفع العقوبات، لكي

مؤكد ليس عبثاً أو ترويجاً لمنتج أن تبادل.

السفارة الهندية في دمشق لتقديم تجربتها

الرائدة في مجال الصناعات الدوائية، فخلال

جلسة تفاعلية اتسمت أجواؤها بالودية، أكد

المشاركين فيها تفاؤلهم بقادم تعاون مأمول من

الطرفين: لا تخفيه نيات الجهورية، بل يحتاج إلى

مزيد من أريحية تكلمها العقوبات الجائرة على

سورية، والمناخ تجاري عام يحتاج إلى المزيد.

تكررت عبارة «الهند صيدلية العالم».

وسط هذه الأجواء طرحت فرص التعاون بين سورية والهند في مجال الصناعات الدوائية كمحور للجلسة التي أقامتها سفارة الهند بدمشق في فندق داما روز يوم الأربعاء ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٤، بمشاركة غرف الصناعة والتجارة وعدد من أصحاب وممثلي شركات الأدوية في سورية، فهل قررت «صيدلية العالم» أن تفتح أبوابها وتقدم وصفة العلاج التي تساعد هذا القطاع الصناعي الإستراتيجي على العودة إلى القف، بكفاية السوق المحلية ورفع حجم الصادرات من الصناعات الدوائية التي وصلت قبل الأزمة إلى نحو ١٤٠ مليون دولار، مقارنة بمبلغ يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ مليوناً حالياً، وفق ما أكد هذه الأرقام رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري في تصريح خاص لـ «الاقتصادية»، التي واكبت الجلسة.

المصري أضاف: تصدر حالياً نسبة ١٠ بالمائة فقط مما كنا تصدره قبل الأزمة، وهذه الأرقام تؤكد ضرورة أن ننهض بالصناعة الدوائية مجدداً، موضحاً أن الالتفاف على العقوبات لتأمين الأدوية ومستلزمات إنتاجها يكلفنا زيادة بمعدل ٢ إلى ٣ بالمائة من قيمة البضاعة، فتحويل الأموال يتم عن طريق عدة شركات في بلدان عدة كي تتمكن من توصيل الأموال إلى الهند مثلاً، وهذا بالنتيجة يؤثر في المواطن السوري الذي يدفع الثمن، حيث ترتفع أسعار الأدوية وتطالب معاملها بزيادة الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة المتأثرة بالعقوبات.



## قريباً صيدليات خاصة في المشايخ الحكومية.. وإنشاء مراكز تخصصية خاصة لعلاج الأورام في المحافظات

والنزيف مستمر لكوادر القطاع وهناك مخاوف من الوصول إلى مرحلة لا تكون فيها تخصصات نوعية مثل المهندسين الطبيين وخاصة الكوادر المبرمة والمؤهلة، نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة وهجرة عدد كبير من هذه الكوادر بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

ولحد الآن الحلول للحفاظ على هذه الكوادر غير كاملة لأن عامل الجذب الوحيد لهذه الكوادر هو الموضوع المادي، أيضاً قطاع ترخيص الدواء كوادره الرئيسية صيادلة ونحن عندما نعلم الصيدلي ونقوم بتدريبه وتأهيله وبعدها يسافر، نكون قد خسرنا الكثير، وهنا يمكن أن يكون هناك دعم من الخاص لهذه الكوادر عن طريق صياغة نوع من التشاركية مع الخاص للحفاظ وجذب هذه الكوادر، فالمعامل موجودة كقطاع خاص وهناك ١١٤ معملاً خاصاً، ولكن هناك نقصاً في كوادر وزارة الصحة المعنية بترخيص المعامل.

### السياحة الطبية

• كيف تعملون على دعم السياحة الطبية والاستفادة منها؟

هناك عدة اجتماعات قمنا بها مع وزارة السياحة بما يخص الاستثمار الاستشفائي أو السياحة العلاجية وتم طرح أفكار كثيرة للنهوض بها، على غرار بعض الدول كالأردن. وحالياً تنشط السياحة الطبية كثيراً في مجال علاج الأسنان والتجميل، لكنها لحد الآن غير مؤطرة بإطار قانوني واضح ومحدد، والعمل جارٍ على قوتنتها وتنظيمها للاستفادة من الخبرات الوطنية وتوطئتها.

الأدوية.

كما تبذل الوزارة جهوداً كبيرة لتوطين صناعة الأدوية النوعية التي تنتج عليها الدولة تكاليف عالية بالقطع الأجنبي، وحالياً هناك معملان أحدهما تم ترخيصه وينتج أدوية للسرطان وآخر قيد التجهيز. ولكن فيما يخص الصناعات الدوائية نحن بحاجة لخلق أسواق خارجية تحفز الإنتاج وتزيد من سلة المستحضرات المنتجة لتتمكن هذه المعامل من الاستمرار لأن السوق المحلية مكتظة، وهناك مراسلات للتصدير لبعض الدول ومنها اليمن والسودان والعراق.

### نقص كبير في الكوادر

• ماذا عن الاستثمار في رأس المال البشري وهل هناك نقص في الكوادر الطبية لديكم؟

يعاني القطاع الصحي من نقص كبير في كوادره، حيث بلغ حجم خسائر الوزارة خلال النصف الأول من العام الحالي نحو ٨٢٨ فئاً أوق، مقابل ١٧٥٢ للفئة الثانية.

استمرار هذه الصيدليات يعملها على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي تأمين الأدوية للمرضى بأي وقت.

### أطر قانونية

ولكن هناك عدة معوقات تواجهنا تعمل على حلها لصياغة الإطار القانوني لها ومنها كيف يمكن الفصل بين أدوية المشفى المجانية والأدوية المستمرة في الصيدلية على أرض الواقع تجنباً لحدوث أي حالات فساد أو انتقال لأدوية المشفى إلى الصيدلية، أيضاً هناك مشكلة تتعلق بالمخالفات ففي حال حدوث مخالفة بالنسبة للصيدليات العادية يحدث إغلاقاً، ولكن هنا نتحدث عن صيدلية بمشفى حكومي هل نذهب لإغلاقها أم ما العقوبة التي سيتم اتخاذها.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالعوائد المادية وهي هل ستكون مجدبة حيث تنعكس إيجاباً على المشفى من ناحية تطوير المشفى ومنح مكافآت لكوادره، وهل يكفي الرقم المتفق عليه لرفع مستوى الخدمة وتطويرها، وخاصة أن توجيهنا الحالي هو البحث عن موارد لتطوير المشافي وتمويلها ذاتياً. وبالتوازي مع ذلك العمل جارٍ على تشجيع إنشاء مراكز خاصة متكاملة متخصصة لمعالجة الأورام، وتم ترخيص أحد هذه المراكز في دمشق، والعمل مستمر لإنشاء مراكز أخرى تغطي جميع المحافظات، وهذا سيكون رديفاً للمشافي الحكومية في تقديم خدمات العلاج والتشخيص وفق معايير وأسس معينة ومحددة من الوزارة، وخاصة أن هناك عدداً من المرضى يسافرون للخارج للمعالجة وإنشاء هذه المراكز يضمن توطين علاج هذه

الأمراض وتخفيف التكاليف على المرضى.

### توطين صناعة أدوية الأورام

• ماذا عن الاستثمار في الصناعات الدوائية وما الخطوات المتخذة لتحفيز هذه الصناعات ودعمها؟

تحرص الوزارة على تشجيع صناعة الأدوية محلياً وبشكل خاص أدوية الأورام، من خلال تشجيع إنشاء المعامل الدوائية وبما يسد حاجة السوق المحلية ويفتح قنوات تصديرية للخارج، ولدى الوزارة ٨ معامل مشملة بقانون الاستثمار منها أنتج ومنها قيد الإنجاز والترخيص النهائي وهذه المعامل استفادت من جميع المميزات التي منحها قانون الاستثمار ويعتبر ذلك من الخطوات التشجيعية للصناعات الدوائية.

وهناك العديد من الإجراءات اتخذت لتحفيز المعامل الدوائية ودعمها، وخاصة التي تنتج أدوية نوعية لمعالجة الأورام، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال تخفيض الرسوم المرتفعة المفروضة على

## الصحة في العناية المشددة..!

### السماح للأطباء من «الخاص» بفتح عيادات ضمن المشايخ الحكومية

## معاون وزير الصحة لـ«الاقتصادية»: القطاع خسر ما يزيد على ٢٥٠٠ من كوادره خلال النصف الأول من العام الحالي فقط

■ غزل إبراهيم

يحاول المسؤولون عن القطاع الصحي في سورية إصلاح المنظومة الصحية بنشئ الطرق، ولعل أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها بهذا الاتجاه هو التوجه نحو التشاركية انطلاقاً من الفاعلين المحليين بناء على منهجية سليمة لتطبيق تسير تشاركي محلي في القطاع الصحي، والذي يعتبر البنية الأساسية لإعداد مخططات وخرائط صحية تستجيب لمتطلبات الواقع وتطور القطاع وتعيد تأهيله في ظل ما تعرض له من تآكل وخسائر كبيرة بسبب الحرب الإرهابية والحصار الاقتصادي المفروض.

كما تسعى الوزارة إلى تعزيز فرص الاستثمار في القطاع الصحي لتحسين الموارد المالية ووقف النزيف الحاصل في الكوادر الصحية، من خلال إجراءات عدة شرحتها لنا في حوار خاص مع «الاقتصادية» معاون وزير الصحة للشؤون الصيدلانية والهندسة الطبية الدكتور رزان سلوطة التي أكدت أن الوزارة تعمل على عدد من الخطط والمقترحات لتعزيز الاستثمار وتحفيزه بالتوازي مع السعي للحفاظ على الكوادر الطبية، لكن هذه الخطوات ما زالت في بدايتها وهناك الكثير من العوائق والمشكلات التي يجب حلها أولاً لتكون بيئة سليمة معافاة.

### التجهيزات الطبية

• رؤية الوزارة وإستراتيجيتها بخصوص التشاركية بين القطاع العام والخاص في إدارة المنشآت الطبية..؟

في ظل التوجه الحكومي نحو التشاركية مع القطاع الخاص تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات مع المعنيين في القطاع الصحي مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والدفاع ومع هيئات التأمين لبحث الأفكار والرؤى ووضع إستراتيجيات معينة يبني عليها لإنشاء الأرضية المناسبة للتشاركية مع القطاع الخاص عن طريق منح حوافز للدخول في الاستثمار مع العام وبشكل يضمن حق الدولة والمواطن في الحصول على الخدمات المطلوبة بأسعار مناسبة.

وتمت دراسة عدة أفكار ليكون الموضوع قيد التنفيذ على أرض الواقع منها التجهيزات الطبية الغالية الثمن بالمشافي، حيث يقوم القطاع الخاص بشراء هذه التجهيزات ووضعها في الخدمة في مشافي الوزارة بأسعار منطقية ومدروسة من الوزارة.

### جودة مناسبة

التوجه هذا يضمن استمرار تقديم الخدمات بجودة مناسبة، مع ضمان عدم بقاء هذه الأجهزة معطلة فترات طويلة، وتخفيف العبء المادي عن المشفى، لأن هذه التجهيزات باهظة الثمن كما أن تكاليف صيانتها مرتفعة جداً، وهناك صعوبات كبيرة في تأمينها وتأمين قطع صيانتها نتيجة العقوبات المفروضة علينا وأحياناً يبقى الجهاز معطلاً فترة طويلة نتيجة ذلك، وهنا يمكن الاستفادة من المرونة التي يتمتع بها الخاص من ناحية تأمين السيولة اللازمة لشراء هذه التجهيزات وصيانتها بسرعة وسهولة.



## د. سلوطة: لدينا مخاوف من الوصول لمرحلة لا يكون فيها تخصصات نوعية..!

مرونة لجذب الخاص..؟

تواصل وزارة الصحة العمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاع الصحي من خلال تحسين بيئة العمل، واختزال المتطلبات، ومؤخراً صدر قرار تنظيمي يمكن بموجبه فتح صيدليات خاصة في المشافي الحكومية، وبذلك تكون قد حققنا هدفين أحدهما استفادة المشفى من عوائد هذه الصيدليات والنقطة الثانية

### عيادات خاصة

إضافة إلى ما سبق هناك بعض الأفكار الأخرى المطروحة للتشاركية ومنها السماح للأطباء من القطاع الخاص فتح عيادات ضمن المشافي الحكومية.

• كيف تقيّمون بيئة الاستثمار وهل من إجراءات متخذة لتطويرها حيث تصبح أكثر

### التشاركية في المخابر

وبالنسبة للمخابر يمكن أن تكون أيضاً أحد القطاعات المطروحة للتشاركية بما يخص التحاليل النوعية، حيث تكون عامل جذب للخاص ضمن الأجهزة الموجودة أو بإضافة أجهزة جديدة، وبما يضمن تقديمها بتكلفة أقل من القطاع الخاص، ويحقق عائداً مرضياً للمشفى بالتوازي مع تأمين خدمات جيدة للمرضى ويوفر لهم جميع التحاليل المطلوبة.

ecash  
شركة إي كاش للدفع الالكتروني

أصنعة الشام  
CHAM WINGS  
AIRLINES

# خدمة جديدة

# لأكثر من 800

# مكتب سياحة وسفر

+963 11 8094 +963 961103 301



## مهزلة ضعف الرواتب والأجور... باقية وتستمر..!

تصحيح سلم الأجور خطوة نحو بناء اقتصاد سوري مستدام

# رفع الأجور كأداة لتحفيز الإنتاجية.. وضعفها يؤدي لضعف النزاهة الوظيفية المطالبة بزيادة في «متممات الأجور» أصبحت أشبه بترقيع جرح غائر..!

■ هني الحمدان

ينتهي السوريون لملامسة نتائج تحولات السياسة الجديدة للحكومة تجاه العديد من الملفات، لكن في عمق هذه اللحظات،

يقف الموظفون البائسون وقد نفذت طاقتهم على التحمل، بعد أن استنفدت الحرب ما في جيوبهم وأكلت مدخراتهم. فيما تتصاعد أصوات على وسائل الإعلام من مسؤولين يزعمون أن تحسين أجورهم سيضر

بالاقتصاد وسيزيد من العجز والتضخم المالي، وكأنهم يلقون اللوم على من هم في الرمق الأخير من الصبر.

وبينما يجتمع ممثلو العمال مع الحكومة في محاولات متكررة للتفاوض على زيادة الأجور، فإنه لا تأتيهم سوى وعود. حتى

إن محاولة المطالبة بزيادة في «متممات الأجور» أصبحت أشبه بترقيع جرح غائر. وكانت تقدم كمكلمات غذائية لمرض في غرفة

الإسعاف تنزف يده المكسورة منذ زمن بعيد. أين احترام عقولنا وكرامتنا؟ كما يصف

الباحث الاقتصادي محمد السلوم هذا المشهد. لقد مرت دول عدة بحروب وانهيارات

اقتصادية، لكنها استطاعت أن تتلمذ جراحها، وتجدد الثقة بينها وبين مواطنيها، فكانت تعطي العاملين أجوراً تضمن لهم الحياة

الكريمة ولو بالحد الأدنى. لم تبق هذه الدول على عمالها في دائرة الحاجة؛ بل حرصت على توفير رواتب كافية، وارتقت بعد ذلك لتشجيع الادخار والاستثمار الفردي، كإحدى الخطوات التي تحفز الاقتصاد وتدفعه نحو

التعافي.

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها موظفو القطاع العام، تتزايد المطالبات بضرورة رفع الأجور. وفي هذا السياق، تبرز تجربة اليابان كنموذج يحتذى، حيث لعبت سياسات رفع الأجور واستثمارها في رأس المال البشري دوراً محورياً في نهضتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، يستعرض المحلل الاقتصادي محمد السلوم كيفية الاستفادة من التجربة اليابانية لتعزيز الاقتصاد السوري وتحقيق تنمية مستدامة.

### أداة للتحفيز

اعتمدت اليابان سياسة رفع الأجور كجزء من إستراتيجيتها لإعادة البناء والنهوض بالاقتصاد بعد الحرب. ولم تعتبر الحكومة اليابانية أن الأجور مجرد تكلفة، بل أدركت أنها استثمار في الإنتاجية الوطنية، إذ أدت الأجور الكافية إلى رفع مستوى معيشة العمال

وزيادة استهلاكهم للمنتجات المحلية، ما حفز النشاط الاقتصادي وخلق طلباً أكبر على السلع والخدمات. نتيجة لذلك، أصبحت الأجور أداة رئيسية في تنشيط

الاقتصاد، بدلاً من كونها عبئاً يؤدي إلى التضخم كما يُعتقد في كثير من الأحيان.

«في سورية، يمكن أن تكون زيادة الرواتب بداية لنمو اقتصادي حقيقي. فعندما يحصل الموظفون على أجر يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، يزداد

استهلاكهم، وهذا يساهم بدوره في تحفيز القطاعات الإنتاجية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، بدلاً من الاعتماد فقط على الدعم الحكومي المباشر».

### إعادة هيكلة الأجور تمكين الادخار وتشجيع الاستثمار

إحدى الركائز الأساسية التي ساعدت



## يجب أن يكون تحسين الأجور جزءاً من استراتيجية تهدف لتحقيق الازدهار للجميع

موظف سوري لا يتجاوز بالمتوسط ٣٥٠ ألف ليرة فقط، بوقت لا تكفيه هذه الكتلة النقدية لتأمين غذاء ليومين!!؟!! ويضيف السلوم: «الادخار يعزز الأمان المالي ويوفر السيولة التي يمكن إعادة استثمارها في الاقتصاد. إذا تمكن العامل السوري من ادخار جزء من دخله، فسيتمكن من تمويل مشروعات صغيرة أو دعم احتياجات مجتمعه، وهذا يشكل دعماً مستداماً للاقتصاد الوطني».

### الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفساد

ساهمت سياسات رفع الأجور في اليابان في خلق بيئة عمل مستقرة وخالية من الضغوط المالية التي تدفع العمال للبحث عن دخل إضافي بطرق غير قانونية. فالعمال الذين يحصلون على أجر كاف يعيشون بكرامة ويقل اعتمادهم على وسائل غير مشروعة لتحسين معيشتهم، ما يقلل من السلبية مثل الفساد الإداري، ما سيؤدي

المؤسسات. وقد أثبتت اليابان أن تحسين الأجور يمكن أن يكون رافعة للاستقرار الاجتماعي والأمان الوظيفي.

ويشير السلوم إلى أن «ضعف الأجور في سورية يؤدي إلى ضعف النزاهة الوظيفية، إذ يجد العديد من الموظفين أنفسهم مضطرين لقبول العروض غير القانونية لتعويض دخلهم ورفع الأجور سيخفض من ضغوط الفقر، ويقلل من التبعات السلبية مثل الفساد الإداري، ما سيؤدي

تقف بجانبه في مواجهة الظروف الصعبة، وأن تحسين الأجور هو جزء من إستراتيجية تهدف لتحقيق الازدهار للجميع، وهذا سيساهم بدوره في استقرار المجتمع وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني».

### العمل مدى الحياة

اعتمدت هذه السياسات على مبدأ «العمل مدى الحياة» حيث يُمنح العمال أماناً وظيفياً ما يعزز التزامهم. يرتكز هذا المبدأ على ضمان حد أدنى من الأجور يكفل كرامة العيش ويغطي الاحتياجات الأساسية، وتظهر أهمية هذه الفلسفة خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل القضاء والتعليم، لتوفير خدمات نوعية وذات مصداقية تمس حياة المجتمع بأسره.

يضيف السلوم: «فلسفة العمل مدى الحياة يمكن أن تطبق، وإن تحقيق مستوى معيشي لائق للعاملين في القطاعات الحساسة ليس ترفاً، بل ضرورة لتحقيق أداء فعال ومستدام».

### موارد سورية: فرص للنمو والازدهار

يختم السلوم «بممتلك السوريون كفاءات عالية في الداخل والخارج يمكن أن تكون محركاً للتطوير، إضافة إلى الموارد الطبيعية التي يمكن استثمارها بطرق مستدامة»، إن بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز السوريين المغتربين على المساهمة في إعادة بناء اقتصاد البلاد، سيفتح المجال لتحقيق انتعاش اقتصادي شبيه بالتجربة اليابانية.

«إن ما حققته اليابان لم يكن وليد الحظ، بل نتيجة جهد وتخطيط مستمر، واستثمار واع في رأس المال البشري مع التزام جماعي بمسار التنمية حيث أدرك اليابانيون أهمية ترشيد استهلاكهم وتوجيه مواردهم نحو استثمارات صناعية وتكنولوجية؛ فبدلاً

من التبذير، ركزوا على الإنفاق المنتج. يجب أن يشعر العامل السوري أن الدولة

في النهاية إلى بيئة عمل أكثر استقراراً ونزاهة».

### الاستثمار في رأس المال البشري كأولوية اقتصادية

اعتبرت اليابان أن الاستثمار في رأس المال البشري ضرورة لبناء اقتصاد قوي ومستدام. وقد اعتمدت على رفع كفاءة العمال وتوفير تدريب مستمر لهم، بهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز الإنتاجية. وكانت هذه الإستراتيجية ناجحة في بناء جيل من العمال المهرة الذين ساهموا بشكل مباشر في تقدم الصناعة والاقتصاد الياباني. ولم تكن الزيادة في الأجور هي الهدف الوحيد، بل كانت جزءاً من خطة شاملة لدعم الكفاءات الوطنية وإعداد كوادر قادرة على مواجهة التحديات.

«فالاستثمار في رأس المال البشري هو حجر الأساس لأي اقتصاد قوي. فمن خلال تدريب وتأهيل العمال وتوفير دخل مناسب لهم، يمكن للبلد أن يبني قاعدة اقتصادية متينة، حيث سيكون هؤلاء العمال قادرين على الابتكار والتطوير، مما يعزز الإنتاجية ويقود إلى نمو اقتصادي مستدام».

### بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين

كما ساعدت سياسات رفع الأجور في اليابان على تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، حيث شعر العمال أن الحكومة تستجيب لمطالبهم وتسعى لضمان حياة كريمة لهم. وخلقت ثقافة التعاون والالتزام المتبادل.

يؤكد السلوم بقوله: «عندما تثق شريحة واسعة من الشعب في سياسات الدولة الاقتصادية، فإنها تتعاون على دعم الاقتصاد وتطويره. إن تحسين دخل الموظفين يجب أن يكون جزءاً من إصلاحات اقتصادية أوسع، تركز على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين».

يجب أن يشعر العامل السوري أن الدولة

بناء شراكات بين القطاعين وتحفيز السوريين المغتربين للمساهمة بإعادة بناء اقتصاد البلد يفتحان الباب لانتعاش اقتصادي



## شبكة الفروع



City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة - شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	المزة	أسترداد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية	011 2090	0930600666	011 6125200
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلعبا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام - مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار - بناء نقابة الصائغ مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	حلب	الفرقان - شارع الأكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حمه	حمه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف - شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صاري - مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء - الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس - بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

## مؤسسة مياه طرطوس بين الواقع والطموح

تأمين التغذية بمياه الشرب يومياً وعلى مدار ٢٤ ساعة

# المهندس عماد عزيز ديوب لـ «الاقتصادية»: حل العديد من الاختناقات المائية.. لاسيما في منطقة القدموس

■ محمود شاهين

استطاعت مؤسسة مياه طرطوس بجهود مميزة من كوادرها، ورغم الظروف الحالية الصعبة من تحقيق استقرار مائي مهم واستثنائي في مركز المدينة بتأمين التغذية بمياه الشرب يومياً وعلى مدار ٢٤ ساعة لجميع سكان المدينة، الأمر الذي ترك أثر إيجابياً كبيراً لدى كل المشتركين، مع الإشارة إلى وجود بعض الاختناقات في قطاع ريف المحافظة فرضها بشكل رئيسي الواقع الحالي لمصادر الطاقة، إضافة للطبيعة الجغرافية الصعبة لريف المحافظة وتعدد مراحل الضخ التي تصل في بعض المشاريع إلى ١٠ مراحل للمشروع الواحد عدا انخفاض غزارة بعض المصادر المائية الرئيسية ولاسيما الينابيع منها كمشروع «الشماميس - الديرون - نعمو الجرد».



## 79 محطة ضخ منتشرة على رقعة المحافظة

في مدينة صافيتا وعشرات القرى في ريفي صافيتا والدركيش المستفيدة من المشروع.

### الصعوبات والمعوقات

وأشار ديوب إلى أن أبرز الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة هي شبيهة بالصعوبات التي تعاني منها القطاعات الخدمية على مستوى القطر وهي الانخفاض الكبير في مصادر الطاقة التي لا تسمح

الطواحين بطول ٣٩٠٠ متر وبكلفة تقرب ٧ مليارات ل.س. والذي هو قيد التعاقد سيحسن من الواقع المائي في هذه القرى بشكل كبير ويحقق استقراراً مائياً فيها وذلك بعد الانتهاء من المرحلة الأولى منه. وأضاف: ساهم توريد تركيب تجهيزات جديدة متضمنة مجموعة توليد استطاعة ١.٢٥٠ ك.ف. إضافة لـ ٥/مجموعات ضخ أفقية وغاطسة في مشروع مياه الشماميس بتحقيق استقرار مائي





## الوزراء السابقون.. تنظير أم خلاصة تجربة؟!!

### الإصلاح الاقتصادي يبدأ من بوابة الانفتاح وإزالة العوائق أمام الإنتاج وزيادة مساهمة القطاع الخاص

# د. عاصي لـ «الاقتصادية»: هناك من يعارض الإصلاح للاستفادة من الوضع الراهن.. وعلينا بالمسار المزدوج

■ أمير حقوق

**طالب العديد من الاقتصاديين بالإصلاح**

**الاقتصادي لإسعاف الواقع وللنوح**

**بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة دورانه،**

**من خلال عدة إجراءات وسياسات معينة**

**ومدرسة، وبناءً على أهمية الإصلاح**

**الاقتصادي في الفترة الحالية، ألقى وزيرة**

**الاقتصاد الأسبق الدكتورة لبناء عاصي.**

**محاضرة بعنوان: «خريطة طريق للإصلاح**

**الاقتصادي في سورية» برعاية جمعية**

**أصدقاء دمشق في المركز الثقافي بأبوظبي ورومنة**

**الآنئين الماضي.**

#### ملاحم الاقتصاد السوري

تطردت د. عاصي في بداية المحاضرة إلى إعطاء لمحة سريعة عن أهم الأحداث خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٤، خلال عشرين عاماً، والتي شكلت أهم ملاحم الاقتصاد السوري الحالي، المرحلة الأولى: الاقتصاد السوري من ٢٠٠٥-٢٠١١، حيث تضمنت أحداثاً وتغييرات كبرى أهمها: الجفاف الذي ضرب المناطق الشرقية والشمالية خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، المشكلة الأساسية أن الجفاف تراقف مع أولى خطوات الحكومة لتحرير المشتقات البترولية، وقد سبب هجرة نحو ١،٥ مليون ونصف المليون عامل من قراهم إلى المدن لإيجاد عمل، وتبني الحكومة السورية لاقتصاد السوق الاجتماعي واعتماد الخطة الخمسية العاشرة للتحول إلى النهج الاقتصادي الجديد، إذ حصل بشكل متجزأ ومشوه اقتصر على التحرير التجاري الواسع، والنتيجة: عدم توازن تنموي بين المحافظات، وبين المدن والأرياف وانخفاض في الإيرادات العامة للدولة.

المرحلة الثانية، الفترة من «٢٠١٢-٢٠١٩، الحرب»، وتضمنت خروج الراسمائل الوطنية من سورية، إلى دول مثل الإمارات، الأردن، مصر، تركيا، وانتهجت الحكومة والسلطة النقدية سياسة «الدفاع عن سعر الصرف»، حتى لو كان على حساب سياسات التحوط للحفاظ على الاحتياطيات في المصرف المركزي من العملات الأجنبية، مثل قيام البنك المركزي في عام ٢٠١١ ببيع مبلغ عشرة آلاف دولار، والتمويل بالعجز والاستدانة من المصرف المركزي، ما أدى إلى رفع معدل التضخم، ومزيد من التدني في سعر الليرة السورية، والنتيجة: التصرف بالاحتياطيات النقدية بالعملات الأجنبية، الاحتياطيات التي كانت بحدود ٢٠ مليار دولار، وبدأ معدل التضخم بالارتفاع الكبير. المرحلة الثالثة، الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وضمت استمرار الحكومة بسياسة التمويل بالعجز وهذا

سبب ارتفاع معدل التضخم وتدني قيمة الليرة السورية، واستمرار سياسة الدفاع عن سعر الصرف، فقد تم إصدار قرارات مثل: تمويل المستوردات عبر المنصة وتقييد السحب النقدي من المصارف، وكلها لها آثار سلبية على الحياة الاقتصادية، كآزمة وياه كورونا، وما سببته من إغلاقات أدت إلى خلل في سلاسل التوريد وارتفاع الأسعار ومعدل التضخم، قانون قيصر والعقوبات الغربية المفروضة على سورية، ارتفاع تكاليف المستوردات وسبب ذلك ارتفاع الأسعار، اهتزاز الثقة بالقطاع المصرفي لعدة أسباب، والنتيجة: ارتفاع كبير في سعر الصرف رافقه تدن شديد في قيمة الليرة السورية، تزامن مع انخفاض في معدلات الإنتاج نتيجة ضعف حجم الاستهلاك العام.

#### الإصلاح الاقتصادي

وشرحت د. عاصي أن الإصلاح الاقتصادي هو مجموع الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وينتجة ذلك يتم الانتقال إلى نظام مفتوح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية، ويشمل الإصلاحات البنوية والاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث الإصلاحات البنوية تعمل على جانب العرض من الاقتصاد، ومعالجة العقبات التي تحول دون الإنتاج الفعال والعاذل للسلع والخدمات، أما الاستقرار الاقتصادي الكلي فهو يتضمن معدل التضخم والعجز المالي وميزان المدفوعات والسياسة المالية وسعر الصرف، حيث يميز الإصلاح الاقتصادي بالانفتاح وإزالة العوائق أمام الإنتاج وسهولة تأسيس المنشآت وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من التشوّهات في الاقتصاد الوطني.

#### مكوناته

وتشمل مكونات الإصلاح الاقتصادي إصلاح القطاع العام والاندماج في الاقتصاد العالمي والتحرير الذي يشمل التجارة والتسعير، وأخيراً إصلاح البنية التحتية للمالية العامة.

#### معالجة أزمات اقتصادية

وأردفت د. عاصي: نحتاج إلى الإصلاح الاقتصادي للخروج من أزمات اقتصادية عديدة كالعجز التوعمي أي العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم ونقص في الاحتياطيات من العملات الأجنبية والأداء الضعيف لشركات القطاع العام والفعالية المنخفضة لأداء الإدارة في المؤسسات الحكومية، إضافة لعبء هائل للديون الداخلية والخارجية وتقييد الدولة من الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية.

#### مواقف

ومعوقات النهوض الاقتصادي تتمثل في العوامل السياسية، وانتهاج سياسة الدفاع عن سعر الصرف

كسياسة أساسية ومهيمنة على باقي السياسات الاقتصادية، ووجود سياسات مجتزأة كتخفيض عجز الموازنة من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية بغض النظر عن تأثير ذلك في ارتفاع معدل التضخم، وأيضاً التناقض في السياسات وعدم معالجة ملفات مهمة مثل أسلاك الدولة من العقارات والأراضي وغيرها، ولجوء الحكومة لتخفيض الإنفاق الجاري والاستثماري إلى أقصى حدود وسياسات التسعير للمحاصيل الإستراتيجية، وسياسة تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي وغيره وتراجع الإيرادات العامة بشكل كبير، حسب ما أشارت إليه د. عاصي.

أما أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي فتتحدد في البوصلة في تحديد الأولويات في أجندة الإصلاح، حيث الأولوية تكون للإجراءات التي ينجم عن تطبيقها إيرادات ترفد خزينة الدولة أو وقف لخسائر كبيرة تكبدها الخزينة العامة، وخفض معدلات التضخم المرقتعة وهو التحدي الأخطر للحاح.

#### خطوات سابقة

وبرأيها، الخطوات التي تسبق الإصلاح الاقتصادي هي إنشاء صندوق الاستثمار الوطني الذي يعتبر ذراعاً استثمارية للحكومة وصندوقاً سيادياً، حيث يحدد التشريع آلية وطريقة تعبئة صندوق الاستثمار، وتكمن المهمة الأساسية للصندوق في



في القطاع غير الرسمي أو اقتصاد الظل.

#### خريطة طريق مقترحة

ووفق توصيفها، خريطة الطريق المقترحة هي تطوير نموذج الإصلاح وتحديد مؤسسات التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم، وتطوير البنية المؤسسية أي مراجعة بنية كل مؤسسة وشبائكات وعلاقتها الداخلية والخارجية، واعتماد فكرة البؤر الإيجابية في تطوير المؤسسات، حيث التطوير الجوهري هو إعادة هندسة الإجراء الحكومي والاعتماد بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات والشبكات، وإصلاح البنية التحتية للمالية العامة، وتطوير نظام ضريبي جديد والانتقال من موازنة البنود موازنة البرامج، وإعادة دراسة أسعار الفائدة لتكون مرتبطة بمعدل التضخم، وإقرار سياسة لسعر الصرف قائمة على موارد البلد من العملات الصعبة واحتياجاتها.

#### التحدي الأكبر للحكومة

وبينت د. عاصي أن إصلاح القطاع العام يشكل التحدي الأكبر للحكومة لكونه يشكل

## عدم توازن تنموي بين المحافظات ولا بد من تشجيع أكثر للقطاعين الزراعي والصناعي

نسبة كبيرة من الاقتصاد وله جانب اجتماعي لا يمكن إغفاله، وإصلاحه عملية معقدة لكنها ممكنة، ويعتبر خطوة مهمة للتخفيف من الأعباء والضغوط المالية ويؤدي لتعزيز التنافسية كما تستحسن الإنتاجية والكفاءة والحد من تدخل الدولة سيؤثر إيجابياً في تخفيض مستوى الاحتكار، حيث متطلبات إصلاح القطاع العام تكمن في إعادة هيكلة المؤسسات والشركات المملوكة للدولة، ويتطلب تبني معايير المحاسبة الدولية، وتدقيق وتقييم أداء المؤسسات العامة وقابليتها للاستمرار، وتطوير الإطار التنظيمي والتشريعي لتنفيذ عمليات البيع والإدراج العام للمؤسسات المملوكة للدولة كجزء من تطوير سوق رأس المال.

#### تدرجي أم صدمة

وتعقبياً عن معارضة البعض في المحاضرة فكرة أن يكون الإصلاح الاقتصادي تدريجياً، كشفت أن معارضة الإصلاح الاقتصادي تواجه كل الدول، وتنتج عن الخوف من نتائج الإصلاح وانعكاسه على أعداد كبيرة من الناس وتعجز الدولة عن احتواء هذه الآثار، وكما هو معروف بأن الإصلاح قد يتسبب في فقدان الوظائف والأعمال لعدد كبير من الناس، كما أنه سيقرف معدل التضخم نتيجة التغيير الذي حصل في بنية الاقتصاد وهذا سيسبب الكثير من الغلاء وتدني القدرة الشرائية للمعلة المحلية، وهناك أيضاً بعض المستفيدين من الوضع الحالي ولا يريدون أي إصلاح وبسبب ما سجله الإصلاح من تطبيق لأسس ومبادئ الحكومة مثل الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

واعتقدت في حوارها مع «الاقتصادية» أن الإصلاح الاقتصادي هو المسار الوحيد الذي يؤدي بالاقتصاد السوري إلى الخروج من عنق الزجاجة، لا حل لنا سوى بالإصلاح الاقتصادي الشامل، الذي يتضمن القطاع العام والبنية التحتية للمالية العامة التي تشمل كل الموارد البيروقراطية وتخفيض الزمن اللازم لتأسيس الإنفاق، إضافة لتحرير التجاري المتدرج وأخيراً الاندماج بالاقتصاد العالمي، وبغير ذلك سنبقى ندور في حلقة مفرغة نتفاهم مشاكلنا وتزيد الحالة الاقتصادية التي نعيشها يوماً بيوماً. من جانبه، الدكتور خالد خرطيل رأى أن أبرز الأسباب التي تستوجب الإصلاح الاقتصادي في سورية هي الحالة السيئة للاقتصاد ومستوى دخل الفرد بأدنى مستوياته، وأيضاً الناتج القومي، ويعتبر علاجاً ناجحاً وقورياً للاقتصاد السوري.

يرى أن الاقتصاد ليس كتلة واحدة فقط بل عبارة عن قطاعات مختلفة متباينة الأداء والظروف والنتائج، فمثلاً قطاع الطاقة غير قطاع الاتصالات وغيرها، والتعميم بأن يكون الإصلاح الاقتصادي صدمة وليس تدريجياً لغة غير ناجحة، فبعض القطاعات تستوجب أن يكون الإصلاح صدمة وبعضها تدريجي وبعضها عقود، أي حسب القطاع.

#### معارضة عملية الإصلاح

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية» أكدت الدكتورة لبناء عاصي أن الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح كثيرة جداً، أولها، معارضة عملية الإصلاح من قبل الكثيرين من المستفيدين من الوضع الحالي أو ممن وبعضها عقود، أي حسب القطاع.

## كلام في الاقتصاد

### إدارة سليمة.. وليست خصخصة

كثر اللغط مؤخراً في ترجمة مفهوم الانتقال الاقتصادي واعتبره البعض أنها بيع وتنازل الدولة عن أملاكها ومؤسساتها، أي الخصخصة بشكل كامل للمؤسسات والشركات العامة، رغم أن التوجيهات العليا في الدولة طالبت بتطوير وتحديث السياسات والعمل على وضع سياسات قطاعية، حيث تخلق هذه السياسات تنسيقاً بين المؤسسات، إضافة إلى العمل على تطوير إدارة الموارد. علينا أن نكون واضحين، فنصريحات بعض الوزراء تشير في طياتها إلى عملية خصخصة مما خلق تخوفاً لدى المجتمع، لهذا يجب التوضيح.

المادة ١٤ من الدستور: ملكية الموارد الطبيعية، الثروات الطبيعية، والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة، هي ملكية عامة تتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لمصلحة مجموع الشعب وواجب المواطنين حمايتها.

التوجيه الرئاسي دعا لتطوير السياسات والإدارة وتطوير استثمار الموارد، وفي كثير من المناسبات تمت الدعوة للتشاركية. لم يكن هناك أي دعوى للخصخصة لا من قيادة الدولة ولا من حكوماتها، فلا أحد يستطيع بيع ممتلكات الشعب أو التنازل عنها. فقد حرص التوجيه الرئاسي أن يكون شفافاً جداً بهذا الشأن، فهو يترجم الدستور لجهة الإدارة وسلامة استثمار المؤسسات والموارد، ولم يدع ليبيها والتنازل عنها، فالخصخصة الكاملة تستوجب استفتاء الشعب بحسب المادة ١٢٦ من الدستور، على اعتبار أن هذا الأمر يتصل بالمصالح العليا للبلاد. وبناء عليه فالتوجه إلى الليبرالية يعتبر مخالفاً للدستور ومبادئ الحزب الحاكم المسؤول عن وضع السياسات العامة للدولة.

الانتقال الاقتصادي في سورية سيكون بإطار الخصخصة الجزئية وهي: نقل أعمال أو نقل جزئي للممتلكات إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الحكومة بجزء من هذه الممتلكات كشريك، وقد يكون هناك أو لا يكون تنازل عن حق إدارة هذه الممتلكات، أو ضمن شروط معينة تخص العمالة ورأس المال والإدارة.

وما يجب ذلك هو قيام السيد الرئيس وبشكل مسبق بإصدار قوانين تنفي الانتقال للخصخصة أو الليبرالية إن صح التعبير والقوانين هي:

القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ الخاص بإحداث الحكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة. المادة ٢ من القانون ٣ تقول بوضوح: يهدف هذا القانون إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة والشركات العمومية.

القانون رقم ٤٠ لعام ٢٠٢٣ الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مغلقة مشتركة تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقبة النباتي والحيواني. لا بد من الإشارة إلى أن الدستور والقوانين والتوجيهات العليا للدولة لا تشير إلى توجه التنازل للخصخصة، وبالتالي كل أعمال الحكومة وإجراءاتها تخضع لأحكام قانون دستور، وبالذات بالنسبة للممتلكات الشعب التي دعا الدستور لحمايتها من قبله.

إضافة لكل هذا لا يمكن أن ترسم السياسات العامة للدولة بهذا الصدد بإطار مراعاة وفاق واشنطن Washington consensus الذي يدعو إلى خصخصة القطاع العام وانسلاخ الدولة عن الاقتصاد والاعتماد الكلي على القطاع الخاص. لهذا يجب أن يكون واضحاً للحكومة التي تعتبر مسؤولة عن تنفيذ السياسات، وبالتالي وضع سياسات الوزارات أن تتلافى طروحات وآراء من يؤمنون بأن السوق هو النموذج الوحيد لتحقيق النمو والتوظيف الأمل لعوامل الإنتاج، ما يؤدي إلى اقتصاد ريعي استراتيجي لا يحقق أي نمو متوازن أو مستدام، على الرغم من أن هذه السياسات تحقق نتائج في تخفيض وتقليص عجز الموازنة ومعدلات التضخم، كل هذا يكون ظاهرياً، حيث تكون المؤشرات غير صحيحة وتعمد الحوافز لتخصيص الموارد بشكل أمثل.

من يعيد قراءة التوجيه الرئاسي وما سبقه من اجتماعات مع اللجنة المركزية للحزب ومع المخصصين الاقتصاديين، سيلمس بشكل واضح أن ما جرى من نقاش بخصوص الاقتصاد السوري وعملية الانتقال المطلوبة جميعها كانت بإطار المادة ١٤ من الدستور. فالسيد الرئيس لم يدع لتغيير جزئي للاقتصاد، ولم يطلب عقداً اجتماعياً جديداً، فهذا العقد يحكمه الدستور أيضاً.

كل ما هو مطلوب هو انتقال اقتصادي لجهة الاستثمار الأمل للموارد والممتلكات بالتشاركية مع القطاع الخاص من دون إغفال مشاركة كل الشرائح الاجتماعية من خلال شركات مساهمة.. تطوير الإدارة والدعوة لتطوير القطاع الخاص للنهوض بهما الاقتصادية. لهذا علينا التوقف عن إطلاق توقعات غير عقلانية مخالفة للدستور والمنطق، علينا الدعوة للتعاون بضمير من أجل بلدنا.

■ عامر إلياس شهدا



## ترامب والاقتصاد الأميركي (١)

أسدل الستار على نتائج الانتخابات الأميركية التي جرت بتاريخ ٥ تشرين الثاني بعد احتدام المنافسة فيها بين دونالد ترامب الجمهوري وكاميليا هاريس المرشحة عن الحزب الديمقراطي، والتي انتهت بفوز ترامب بولاية رئاسية مدتها ٤ سنوات سيركز فيها على تنفيذ خطته الاقتصادية المتمثلة بخفض الضرائب وفرض رسوم جمركية مرتفعة استمراراً للحرب التجارية التي كان ترامب عرابها في عام ٢٠١٨، وغيرها من السياسات التي ستدعم النمو الداخلي وتؤدي إلى تحسين أداء البورصات الأميركية حسبما صرح به ترامب (والتي ارتفعت بالفعل خلال يوم إعلان النتائج بنسبة قاربت ٣ بالمئة)، إلا أن هذه السياسات الاقتصادية تحمل أيضاً مخاطر تضخمية مترافقة مع زيادة العجز المالي نتيجة لخسارة إيرادات الضرائب وارتفاع الإنفاق على دعم الصناعات، إضافة إلى تأثيرها المتوقع في سعر الفائدة والدولار الأمريكي (والذي ارتفع بالفعل مقابل سلة العملات بنسبة ١.٦١ بالمئة عند إعلان النتائج).

فالرئيس المنتخب يدعم خفض الضرائب، بما في ذلك ضريبة الشركات ما قد يؤثر بشكل إيجابي في أسهم الشركات الكبرى ويعزز ثقة المستثمرين ولاسيما شركات التكنولوجيا التي ستستفيد من السياسات الضريبية الجديدة التي تسمح بزيادة الاستثمار في الابتكار.

وبنفس الوقت يسعى الرئيس ترامب إلى زيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات والمستوردات ما قد يحدث أيضاً ضغطاً تضخمياً وخاصةً في الصناعات المعتمدة على المستوردات سواء مواد أولية أو نصف مصنعة أو مصنعة، كما أن رفع الرسوم الجمركية قد يعطل سلاسل الإمداد ويزيد التكاليف على الشركات كقطاعات التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية التي تشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد الأميركي، وكذلك قد يسبب تقلبات في الأسواق نتيجة لتعديل المستثمرين توقعاتهم بشأن التضخم المتوقع.

ومن ناحية أخرى، فقد أعلن ترامب توجهه لخفض التنظيمات الفيدرالية الأمر الذي يمكن أن يعود بالفائدة على الشركات الصغيرة التي تواجه غالباً أعباء تنظيمية أكثر من الشركات الكبرى ما يعزز من الابتكار وتعزيز زيادة الأعمال والاستثمار بشكل عام.

وبناءً على ذلك، فإن سياسات ترامب المتمثلة بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العسكري ورفع الرسوم الجمركية قد تسهم في زيادة عجز الموازنة العامة الأميركية ونمو الدين العام على المدى الطويل، ما قد يؤثر في أسعار الفائدة والاستقرار الاقتصادي وقوة الدولار الأميركي في آن، فوفقاً للتقديرات، قد تسهم سياسات ترامب برفع الدين العام بمقدار ٧.٧٥ تريليونات دولار خلال الفترة من عام ٢٠٢٦ إلى عام ٢٠٣٥، مع احتمال زيادة هذا المبلغ بشكل أكبر بناءً على التنفيذ الكامل لخطته، وبناءً عليه، من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى ١٤٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥، وقد يصل العجز السنوي إلى ٩.٠٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٥، وهو زيادة كبيرة مقارنةً بالتوقعات الحالية البالغة ٦.٥ بالمئة من الناتج بحلول عام ٢٠٣٥.

وعلى الرغم من توجه البنك الفيدرالي لخفض سعر الفائدة وفق ما يقوم به مؤخراً، إلا أنه في حال تم تنفيذ سياسات الرئيس ترامب كاملة، فقد تضغط هذه السياسات على الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة للتعامل مع التضخم المتزايد المحتمل، وهو ما قد يؤثر في الاقتصاد الأميركي بشكل عام، ما يتسبب في إعادة تقوية الدولار الأميركي، وبنفس الوقت سيكون لرفع الرسوم الجمركية أثر في زيادة تكاليف الاستيراد، ما يزيد هو الآخر من ضغوط التضخم ويزيد من تعقيد القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها البنك الاحتياطي الفيدرالي.

بشكل عام، إن فوز ترامب وتنفيذ سياساته الاقتصادية التي أعلنها في برنامجه الانتخابي سيؤثر في المستقبل القريب في أسعار الفائدة والدولار الأميركي ومؤشرات السياسة المالية الأميركية شريطة تفاعل الجمهور والمستثمرين مع هذه الخطط.

■ د. علي محمد



كما انتقد خزام مبدأ التعامل مع هذه الحالات، التي غالباً وبالرغم من ثبوت الإدارة بها لا يتم استرجاع كامل الأموال التي تم اختلاسها، إضافة لعدم الأخذ بالشكاوى واعتبارها كيدية بأغلب الأحيان.

إلا أن كل ذلك يمكن تجاهله قليلاً برأيه، أمام حال الرقابة المحاسبية والمستودعية، التي من المفترض أن تتم بوقتها دون أي تأخير، مشروطاً بوجود أفراد ضمن جولات خاصة وموسعة للوضع المالي، وأن تكون عملية التدقيق كبيرة عبر تدقيق بيانات أكبر، مبنياً على النغرة الأكبر في العمل هنا وهي عدم وجود أجهزة رقابية كافية، لبيد أن الجرد الفعلي على المستودعات يمر مرور الكرام ضمن عينات بسيطة، وهو خطأ كبير.

وهنا يطالب حيزة بضرورة تعميق الرقابة على لجان المشتريات والشراء، حيث إن ما يتم العمل به هو إلغاء المناقصات والإجراءات المركزية واعتماد العقود بالتراضي بالاتفاق بين التاجر والجهة الموردة، هي حالة - والحديث للخبير الاقتصادي عبد الرزاق حيزة- لمسناها مع جهات خاصة، ضمن تعاقبات الإكساء وتحديث بعض مناطق الإنتاج إلا أن هذه العقود لا تأخذ المنحى الذي نريده.

وهو ما يفرض برأيه أن تكون تبعية الجهات الرقابة للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بشكل مباشر ومستقل، مطالباً بالحد من تسلط الجهاز الإداري على الرقابة الداخلية، ودعم الجهات الرقابية الأليات والحالة المادية وتخصيص آلات ومكان إقامة لهم بعيداً عن أي حاجة لجهة أخرى، مشيراً إلى أن الحالة المهنية للمراقبين، التي تبدو ضعيفة جداً، لعدم اعتماد اختصاصات مناسبة بتعيينهم وضمن الكفاءة العالية، وأن ما يحصل اليوم من فساد هو نتيجة عدم كفاءة الأجهزة الرقابية، مع الإشارة من حيزة إلى أن مسألة

البت بشكل فوري بالتقارير الواردة للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ليس بالسرعة المطلوبة، ووجود تجربة سابقة ببقاء للأجهزة الرقابية المختصة، حيث يتم مراقبة جميع الحسابات من مركز واحد في دمشق ما يدل على البطء بعمل هذه الجهة.

مناً لجميع القطاعات المنتشرة في كل المدن.

الكتشاف متأخر

يأتي هذا الاقتراح وفق خزام كأحد الحلول لتخفيض الاختلاس وليس لمكافحة بشكل نهائي، عبر تأسيس موقع إلكتروني حكومي لتأمين احتياجات القطاع العام من المشتريات مع تحويل المناقصات بالظرف الختوم إلى مناقصات علنية التي هي وسيلة لقبض العمولات من لجان فض العروض.

يضاف لذلك محاسبة كل من ثبت تورطه بسرقة المال العام بأحكام عرقية قاسية بالسجن الطويل مع تحميله تكاليف الإقامة بالسجن أو حتى بالعقوبة القسوى بساحة المرجة علنياً، ليكون عبرة لمن سيأتي بعده.

## الأجهزة الرقابية وحماية المال العام

اقتراح لتأسيس موقع إلكتروني حكومي لتأمين احتياجات القطاع العام من المشتريات

# أسوأ ما يحصل في القطاع العام أن السرقات لا تظهر إلا بعد تجاوزها المليارات ١.٠

بارعة جمعة

كثيراً ما نقرأ عن خبر إغفاء مدير من منصبه لضعف الأداء، كما أن التساؤلات التي تثار حول تعريف هذا الضعف كثيرة، وسط حالة من التراخي بالعمل في المؤسسات عامة، ولاسيما الأجهزة الرقابية لديها، لبيد أن تداول خبر السرقات وضبط العديد من الذين امتنهنوا الفساد بتهم واضحة، بات يمر مرور الكرام على أذان المتلقي، ليقينه التام بحدوث حالات كثيرة، استدعت وجود الرقابة بكل مؤسسة.

إلا أن لجنوح الأجهزة الرقابية عن القيام بدورها بشكل فاعل تساؤلات أخرى، جعلت المراقبين للواقع الاقتصادي أكثر معرفة بحثثيات عملها ونقاط ضعفها التي أخذت بالمؤسسات كافة لحالات فساد موصوفة وموثقة في كثير من الأحيان.

الصعب الدافع له بأغلب الأحيان، لذا ينبغي الحد منه، لأن من الصعب علاجه جذرياً، حيث إنه لا يمكن لأي دولة القضاء عليه، لكنها قادرة بالوقت نفسه على دعم الموظف وبطرق مختلفة.

### سبب مباشر

كثيرة هي الأقاليم التي ترافق عمل عناصر الرقابة، فيما يبدو الخلل الأساس بزيادة نسبة السرقات عامة، هو جهاز الرقابة ذاته، وفق توصيف الخبير الاقتصادي عبد الرزاق حيزة، واصفاً من خلال حديثه لـ«الاقتصادية» ما يسمى مديرية الرقابة الداخلية بكل وزارة أو مؤسسة من حيث تبعيةها المالية والإدارية بأنها مسيرة تبعاً لأهواء الجهة القائمة لديها، ما يحذ من أعمالها، في وقت من الواجب أن تتبع مباشرة إلى الهيئة العامة للرقابة والتفتيش.

كما أنه في النظر لأسباب شذوذ هذه الجهات عن عملها الذي وجدت لأجله، سنجد بأن مسألة التعويضات الممنوحة لهذه الجهة قليلة جداً برأي حيزة، ناهيك عن التهميش الكبير لعمل الجهاز الرقابي، والحد من صلاحياته، أخذاً من تجربته في هذا المجال وبحكم عمله سابقاً ضمن مديرية الرقابة الداخلية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضمن الشركة العامة المطاحن، مثلاً لما يحدث على أرض الواقع، حيث يتم عادة تهميش المواضيع التي تم تحويلها للرقابة من المدير أو اتباع أسلوب الانتقائية لها.

يضاف لذلك، مسألة الجولات الدورية ضمن خطة الرقابة السنوية، التي لا تعطي أهمية ولا يتم تنفيذها أيضاً، وإن تم التنفيذ فهو شكلي، ولا يوجد أي توسع فيه، ما جعل أعداد العاملين بالرقابة قليلاً جداً، عدداً انتشار حالة من العزوف عن العمل بهذا المجال من المراقبين أنفسهم، لضعف المردود المادي وغياب أي حوافز مكافآت تذكر.

### تراجع الدور الرقابي

هو عمل ليس بالسهل، ويتطلب آليات رقابية ينبغي أن يتم تخصيصها للرقابة، وهو أمر تفقده له للأسف، حيث إن المراقب اليوم يضطر لأخذ سيارة من الجهة التي يتابع وعملها، ما يعوق العمل نفسه.

أما عن حال التقارير الرقابية، فهو ليس بأفضل، حيث لا مكان لتابعيتها، عدا الروتين الذي يستغرقه التقرير لحين البت به، بدءاً من مطالعة المدير له، ومن ثم تحويله إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، التي ينبغي أن تدرسه بدقة، والانتباه للإشارات غير الواضحة وفق حيزة، واصفاً

## إيجاد إستراتيجيات لإدارة العمل والحد من الفساد ودعم الموظف بعيداً عن الراتب

إدارة العمل والحد من الفساد ودعم الموظف بعيداً عن الراتب، لكون زيادة الرواتب صعبة ومرهقة في يومنا هذا، ولجم التضخم إضافة لحل أبرز مشاكله وهي مشكلة النقل.

كما يختلف علاج الفساد برأي ديب وفق نشاط كل مؤسسة وإستراتيجياتها، لبيد الوضع المعيشي

وضع إستراتيجيات عمل تحد من الفساد، أي علاج السبب المؤدي للفساد بزيادة الرواتب وضبط الأسعار وفق المرسوم رقم (٨) وتعديل آلية العمل به، وتشجيع المشاريع الاستثمارية إضافة لمراقبة العرف السائد بالعمل.

فالحل برأي الخبير ديب يكمن بإيجاد إستراتيجيات

### مشكلة متجذرة

قبل النظر لواقع النتائج الكارثية الظاهرة الفساد بمؤسساتنا الحكومية، لا بد من التوجه للسبب الأساس لنشوء هذا السلوك غير القانوني، لكون البحث بالأسباب أكثر جدوى من علاج النتائج برأي الخبير الاقتصادي عامر ديب، الذي وجد بالظاهرة أمراً متجذراً يصعب علاجه بالكامل، داعياً للحد منه عبر حديثه للاقتصادية بوسائل عدة، أبرزها النظر لسبب السرقة وهو تحصيل المال، بهدف تحسين الواقع المعيشي الذي بات صعباً للغاية، حيث إنه لا يمكن حل الفساد وتطبيق الرقابة دون علاج الإطار المحيط به، وعلى رأسها التشريعات،

مشاركة أجنحة الشام في معرض الصين الدولي للاستيراد

شاركت أجنحة الشام للطيران في معرض الصين الدولي للاستيراد الذي أقيم في شنغهاي، لاستكشاف أحدث الابتكارات في التكنولوجيا والتجارة والخدمات، ودفع عجلة النمو الاقتصادي وفتح أبواب جديدة للابتكار والتطور في مجالات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

011 9211  
WWW.CHAMWINGS.COM



## المعارض ضرورة أم مجرد نشاط؟

# إذا لم يتم الترويج للصادرات والتسويق لها فالإنتاج سيكون محدوداً جداً مدير هيئة دعم الصادرات لـ «الاقتصادية»: صدى المعارض إيجابي جداً وتعد إحدى أهم أدوات الترويج

■ أمير حقوق

تعتبر عملية التصدير الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني بأي دولة، نظراً لما تحققة من تحريك عملية الإنتاج المحلي وتلبية السوق المحلي بما يحتاجه وتأمين أسواق خارجية للفض من السوق المحلي، وبالتالي تحفيز التنافسية وفق الشروط المطلوبة، الأمر الذي يسهم بتنشيط الاقتصاد وتحريك عجلة دوراته وتأمين القطع الأجنبي لخزينة الدولة، وانعكاساته على مستوى البطالة ودخل الأفراد.

إن تعتبر المعارض خطوة رئيسية للتصدير، لما تحققة من تعريف وترويج للمنتجات المعروضة، وبالتالي تضمن تصريف هذه المنتجات للأسواق الخارجية، وبما أن الصناعة السورية حالها حال باقي القطاعات التي تأثر بالحرب وتراجع إنتاجها إثر إغلاق عدد كبير من المعامل والمصانع وغيره من الأسباب، وبالنتيجة يكون دور المعارض مسعفاً لإعادة عجلة دوران الإنتاج المحلي وكثافة إنتاجيته وخلق ألق للمنتجات السورية وعودتها للأسواق الخارجية من خلال تأمين نوافذ تصريف لها.

وفي ملف فتحته «الاقتصادية» عن ماهية المعارض التي تقام، فهل تكون مجرد نشاط أم ضرورة للمنتجات وللصناعات السورية، ومعرفة الصدى الذي تحققة، بالتوازي عن تأثير المعارض في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة الإنتاج؟

### أهم أدوات الترويج

بدوره، اعتبر مدير هيئة دعم وتمتية الصادرات السورية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نائير فياض خلال حوار مع «الاقتصادية» أن المعارض ليست مجرد نشاط، بل ضرورة أساسية للترويج للمنتجات السورية في الأسواق الخارجية، والمعارض التي تقام تقرب المسالك الأجنبية في مواصفات المنتجات السورية وطبيعتها، وأيضاً في مذاقها إن كانت غذائية أو زراعية، وحتى إن كانت المنتجات صناعية، فالعارض يمكن أن تدرج مواصفات معينة لم تكن موجودة ضمن البضائع، وبالتالي المعارض إحدى أهم الأدوات للترويج للإنتاج المحلي للصادرات.

### الصدى إيجابي جداً

وصدى المعارض التي أقيمت للمنتجات وللصناعات السورية إيجابي جداً، فمثلاً بالأسبوع الماضي شاركت سورية في معرض الصين الدولي للاستيراد، فمن الممكن ألا تنافس الصين ببعض الصناعات، ولكن يمكن أن تنافسها بالصناعات الغذائية والزيت العطرية لكون صناعتنا المحلية مواصفاتها جيدة ومطلوبة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يمكن المنافسة بالأسواق الخارجية حسب حاجة الأسواق ووضعها، وبالتالي يكون أثر هذه المعارض جيداً وخاصة من ناحية الترويج والتعريف بها للمستهلكين الأجانب، وفقاً لفياض.

### المعارض تنشط الاقتصاد

التصدير قاعدة أساسية من قواعد الاقتصاد الوطني،



نائير فياض



تيسير دركات



رقعت العمو

## من الممكن منافسة الصين ببعض الصناعات كالأغذية والزيت العطرية

حديثه لـ «الاقتصادية» أن المعارض ضرورة لا بد منها لعرض جديد ابتكارات ومنتجات الشركات المصنعة كل عام أو كل موسم لقطاعات الإنتاج لأخذ رأي الزبائن بالمنتج، والمعارض المحلية التي تقام في سورية هي لجذب الشركات ورجال الأعمال ليتعرفوا على المنتج الوطني وجودته وإمكانية تصديره ومناقشة تطوير المنتج ليكون مكافئاً لمنتجات الدول المتطورة.

### دراسة الأسواق الخارجية

وزيارة التاجر والصناعي للمعارض تكون بهدف مناقشة وتبادل الآراء حول المنتجات وجودتها وإمكانية دراسة الأعمار، لتلبي احتياجات السوق والإمكانية المادية للمواطن بالشراء، وقدرة الشركات المنظمة للمعارض تكون بدراسة الأسواق الخارجية والعمل على جذب رجال الأعمال والشركات من تلك الدول التي تقبل المنتج السوري وترغب باستيراد منتجات صناعية وزراعية من سورية، وحالياً أفضل أسواق خارجية للمنتجات السورية هو السوق العراقي ودول إفريقيا، حسب اعتقاد العمو.

ينشار إلى أن معرض «إكسبو سورية ٢٠٢٤» للصادرات السورية بنسخته الأولى، افتتح في مطلع أيلول الماضي واستمر لمدة خمسة أيام على أرض المعارض الجديدة في ريف دمشق بحضور عدد من الوزراء في الحكومة السابقة، بالإضافة لوفود عربية وأجنبية، وبمشاركة الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية وقطاع الأعمال عبر ٦٠٠ شركة سورية، وشمل معرض «إكسبو سورية» ٢٠٢٤ بدوره الأولى للصناعات النسيجية والكيميائية والغذائية والهندسية والمعدنية والجلديات والبلاستيكية ومواد التجميل والدوائية والطبية والصناعات الفندقية، حيث أشار القائمون على المعرض إلى أن التوقعات حول توقيع العقود التصديرية كبيرة كحصيلة المعرض.

### لمناقشة تطوير المنتج

أما الصناعي ورجل الأعمال رفعت العمو فیری في

الخارجية بشكل لائق بسب ارتفاع التكاليف واختلاف سعر الصرف وعدم مرونة جلب المال من الخارج إذا وجدت اتفاقيات، ونقص الطاقة الذي تعاني منه سورية والقوانين غير المشجعة وهي طاردة للاستثمار الصناعي، وفق ما أشار إليه رئيس لجنة العرقيب الصناعية ونائب رئيس لجنة القطاع الهندسي بفرقة صناعة حلب الصناعي تيسير دركات لـ «الاقتصادية».

### لا يؤدي حركة اقتصادية إنما حركة للمال

أما فيما يتعلق بالمعارض الداخلية فتعاني من عدم تنوع الزائرين، تبعاً لدركلت، شارحاً: فمثلاً معرض يقام في مدينة حلب يكون زائروه من حمص ودمشق والعكس، وهذا لا يؤدي لحركة اقتصادية بل حركة تدوير للمال فقط لا غير، ولا تصيف شيئاً للمنتجات، ولا تنكر تأثيراتها الإيجابية في التسويق وتعريف المستهلك السوري بإنتاج بقية المحافظات، ولكن تأثيرها محدود وأني وغير استراتيجي.

### أزمة تسويقية حقيقية للمنتج السوري

ولا يمكن التوقف عن المعارض ولكن أصبح لدينا «زحمة معارض»، فبين المعرض والآخر للمنتجات نفسها فترة زمنية قصيرة، وبالتالي الزائرون يحضرون المعرض السابق نفسه ولكن بغير اسم، ويضاف صعوبة المواصلات للزوار بسبب أزمة المحروقات، وبالتالي يمكن حصر الزائرين بالمرتاحين مادياً أو القاصدين شيئاً معيناً، وبالتالي نحن في أزمة تسويقية حقيقية للمنتج السوري وفي حالة ركود وتضخم تؤدي لارتفاع تكاليف المنتج السوري وصعوبة تسويقه داخلياً وخارجياً، وفقاً لتوصيف الصناعي دركلت.

## دعم حكومي كامل وتوجيه ومتابعة دائمة من وزير الزراعة

# إنتاج ذو مواصفات صحية يزيد على ٨٥ ألف بيضة مائدة يومياً مدير منشأة دواجن حمص لـ «الاقتصادية»: تطور كبير تحققة منشأة دواجن حمص



■ محمود شاهين

أصبح بعمر /١٠٠/ أسبوع ولايزال يلبي حاجة منشآت المؤسسة حتى تاريخه وسيتم تنسيقه مع بداية إنتاج القطيع الجديد وهي حالة تسجل للفنيين في المنشأة بالحفاظ على القطيع المذكور بعد انتهاء عمره الإنتاجي ولمدة ثمانية أشهر إضافية لتلبية حاجة منشآت المؤسسة والقطاع الخاص.

قسم يحيى الإدارة العامة للمنشأة ومعمل العلف والمفاسح.

### إدخال تربية الدجاج من خارج الخطة

وحسب ما أكد المدير العام منشأة دواجن حمص د. حسام عبد الطيف لـ «الاقتصادية»، أنه في السنوات الأخيرة تم إدخال تربية الدجاج البياض في المنشأة من خارج الخطة الإنتاجية لتلبية الحاجة المتزايدة على بيض المائدة واليوم تعمل المنشأة بكامل طاقتها الإنتاجية فيما يخص إنتاج بيض المائدة حيث بلغ عدد قطع البياض /١٠٠٠٠/ فرخة بالإنتاج /٢٥٠٠٠/ طير في الرعاية وتقوم المنشأة بالإنتاج /٨٥٠٠٠/ بيضة مائدة يومياً ويتم تسليم الإنتاج إلى إدارة التعيينات العسكرية ومؤسسات القطاع العام كوجبة غذائية والفائض يتم تسويقه عن طريق صالة البيع العائدة للمنشأة في حمص كتدخل إيجابي يسعر الشفرة التوطينية إضافة إلى تلبية حاجة التجار في الأسواق المحلية.

وتنضم المنشأة مراباً للسيارات العاملة في المنشأة ومستودعات إنتاج لتخزين المواد العلفية والبيض المنتج، كما تؤمن المنشأة السكن العمالي للعمال في موقعي حسياء والمختارية والتأمين الصحي ووسائل النقل لجمع العاملين في المنشأة.

وقال المدير العام للمنشأة د. عبد الطيف: يعمل

في المنشأة كافة خطوطها الإنتاجية ومرافقها الملحة السابقة الذكر /١٢٠/ عاملاً من مختلف الاختصاصات والمهارات وعلى مدار الـ /٢٤/ ساعة بنظام الصباحي والورديات، ويعمل لدى المنشأة ثلاث عشرة عائلة تقوم على خدمة الأفواج التي تتم تربيتها بصفة عقود سنوية.

وتقوم المنشأة سنوياً بوضع خطة إنتاجية واستثمارية وتسويقية، ففي العام ٢٠٢٤ م ولغاية /٩٣٠/٢٠٢٤ تم تنفيذ:

– الخطة الإنتاجية بشكل جيد فقد تم إنتاج /٤١٦٠٠٠/ صوص بياض.

– وتم إنتاج /٢٠٦٠٠٠٠/ بيضة مائدة.

– كما تم إنتاج /١١٣٠٠٠/ كغ لحم فروج حي.

– كما أن الخطة التجارية والتسويقية كانت جيدة فقد بلغت مبيعات المنشأة لغاية /٩٣٠/٢٠٢٤ مبلغاً و قدره /٤٤٧٧٣٠٠٠٠/ ل.س فقط

أربعة وأربعون ملياراً وستة وسبعون مليوناً وثلاثمائة ألف ليرة سورية لا غير وبربح صافي و قدره /٧١٧٣٠٠٠٠٠/ ل.س فقط سبعة

مليارات ومئة وثلاثة وسبعون مليون ليرة سورية لا غير.

وأشار د. عبد الطيف إلى أن منشأة دواجن حمص

بيضة مائدة يومياً ويتم تسليم الإنتاج إلى إدارة التعيينات العسكرية ومؤسسات القطاع العام كوجبة غذائية والفائض يتم تسويقه عن طريق صالة البيع العائدة للمنشأة في حمص كتدخل إيجابي يسعر الشفرة التوطينية إضافة إلى تلبية حاجة التجار في الأسواق المحلية.

– تحتوي المنشأة بالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية الثلاثة السابقة الذكر على:

– متيح للدواجن نصف آلي في المنطقة الصناعية بجمص.

– مفصص صيصان البياض

– معمل العلف والذي يعمل على تأمين الخلطات العلفية الجاهزة إلى قطعان الطيور المرابة في المنشأة وجميع الخلطات مدروسة بطريقة علمية وتؤمن احتياجات الطيور العمرية وموضوعة من قبل أخصائين في المؤسسة العامة للدواجن وجميع المواد العلفية الداخلة في الخلطة نباتية

وأت دورها النبيل في تقديم عائد جيد للإخوة

والتحسينات التي أجراها لولا الدعم الكامل من الحكومة والمتابعة والتوجيه الملائم من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي للمؤسسة ومنشأتها لما فيه نفعه هذه المؤسسة نحو الأوربية.

ويعتمد العمل الفني في المنشأة على الأسس العلمية المدروسة بدءاً من تطبيق برامج الأمن الحيوي في كافة مفاصل الإنتاج في المنشأة مروراً بالبرامج العلاجية والوقائية للطيور التي تتم تربيتها وتأمين ظروف التربية المناسبة للقطعان في المنشأة نفسها والوصول إلى أفضل النتائج

الفنية والإنتاجية والمالية المطلوبة في المنشأة.

– إن منشأة دواجن حمص حققت تطوراً كبيراً

وأدت دورها النبيل في تقديم عائد جيد للإخوة

والتحسينات التي أجراها لولا الدعم الكامل من الحكومة والمتابعة والتوجيه الملائم من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي للمؤسسة ومنشأتها لما فيه نفعه هذه المؤسسة نحو الأوربية.

ويعتمد العمل الفني في المنشأة على الأسس العلمية المدروسة بدءاً من تطبيق برامج الأمن الحيوي في كافة مفاصل الإنتاج في المنشأة مروراً بالبرامج العلاجية والوقائية للطيور التي تتم تربيتها وتأمين ظروف التربية المناسبة للقطعان في المنشأة نفسها والوصول إلى أفضل النتائج

الفنية والإنتاجية والمالية المطلوبة في المنشأة.

– إن منشأة دواجن حمص حققت تطوراً كبيراً

وأدت دورها النبيل في تقديم عائد جيد للإخوة

والتحسينات التي أجراها لولا الدعم الكامل من الحكومة والمتابعة والتوجيه الملائم من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي للمؤسسة ومنشأتها لما فيه نفعه هذه المؤسسة نحو الأوربية.

ويعتمد العمل الفني في المنشأة على الأسس العلمية المدروسة بدءاً من تطبيق برامج الأمن الحيوي في كافة مفاصل الإنتاج في المنشأة مروراً بالبرامج العلاجية والوقائية للطيور التي تتم تربيتها وتأمين ظروف التربية المناسبة للقطعان في المنشأة نفسها والوصول إلى أفضل النتائج

الفنية والإنتاجية والمالية المطلوبة في المنشأة.

– إن منشأة دواجن حمص حققت تطوراً كبيراً

وأدت دورها النبيل في تقديم عائد جيد للإخوة

والتحسينات التي أجراها لولا الدعم الكامل من الحكومة والمتابعة والتوجيه الملائم من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي للمؤسسة ومنشأتها لما فيه نفعه هذه المؤسسة نحو الأوربية.

ويعتمد العمل الفني في المنشأة على الأسس العلمية المدروسة بدءاً من تطبيق برامج الأمن الحيوي في كافة مفاصل الإنتاج في المنشأة مروراً بالبرامج العلاجية والوقائية للطيور التي تتم تربيتها وتأمين ظروف التربية المناسبة للقطعان في المنشأة نفسها والوصول إلى أفضل النتائج

الفنية والإنتاجية والمالية المطلوبة في المنشأة.

– إن منشأة دواجن حمص حققت تطوراً كبيراً

وأدت دورها النبيل في تقديم عائد جيد للإخوة

والتحسينات التي أجراها لولا الدعم الكامل من الحكومة والمتابعة والتوجيه الملائم من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي للمؤسسة ومنشأتها لما فيه نفعه هذه المؤسسة نحو الأوربية.

## إشراقات

## رؤى حول تشجيع التصدير

إن تسهيلات التصدير في سورية كثيرة، بسيطة وسهلة ومشجعة «نظرياً»، لذا فإن لب المشكلة يكمن في المعوقات والممارسات التنفيذية التي تحدث على أرض الواقع «ولو أنها أحياناً فردية» وذلك أمام السلع المرسله للتصدير، بدءاً من باب مسنود المنتج وصولاً إلى الحدود التي تخرج منها الصادرات، فقد رأينا صوراً يومية، كيف قام بعض العناصر التفتيشية الرسمية بنهب وتشويه توضييبها والإضرار بها.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك مصاعب «خارجية سياسية وغير سياسية» تعوق تصدير المنتجات السورية، مثل الضغوط الأميركية والغربية على بعض الدول لدفعها أحياناً لتأخير الشحنات التصديرية على الحدود «مع الأردن مثلاً» أو منع دخول شحنات الحمضيات إلى مصر.. عدا المصاعب الأخرى الناتجة عن الحصار والعقوبات..

ومن جهة أخرى لا يمكن أن يكون التصدير ناجحاً إلا إذا كانت المنتجات التصديرية تصديرها يغطي احتياجات السوق الداخلية «كماً ونوعاً».. مثل زيت الزيتون في هذا الموسم، الأمر الذي يعني أن الأهم بالعدم هو تدوير عجلة الإنتاج المحلي «السلمي» لتدور بصورة كافية حيث لا توجد سلعة يمكن تصديرها قبل أن تكون «كافية» وجديرة «داخلياً» لتكون بعد ذلك جديرة للتصدير نحو الخارج.

بعض المصاعب الأخرى في التصدير، الجهات الحكومية تمنع أحياناً تصدير بعض أنواع السلع بجهة حاجة السوق المحلية إليها، وهذا خطأ، لأن النجاح بتصديرها يشجع على تطويرها وتحسينها.. لتصل يوماً ما إلى المستوى المناسب والكافي داخلياً والجاهز للتصدير خارجياً.. حيث إن تدوير عجلة الإنتاج بصورة فاعلة من شأنه كتصميم حاصل أن يشجع على التصدير ومن شأنه أيضاً كتصميم حاصل أن يسهم في تطوير المنتج كماً ونوعاً.. أي يصبح أكثر قدرة على المنافسة الخارجية وخاصة بالنسبة للمنتجات ذات الميزة النسبية والمطلقة.

وكمثل حول طبيعة المواد والسلع التصديرية، فإن البعض يطالب بعدم تصدير المواد الخام «بالمطلق» و/أو السلع نصف المصنعة، مقابل وجوب إتمام تصنيعها لتحقيق القيمة المضافة، أي تصديرها جاهزة.. وهذا قد لا يكون مجدياً ولا ممكناً في العديد من الحالات، لأن من أحد أسباب قدرتنا على التصدير أن بعض صادراتنا مواد أولية أو نصف مصنعة، ولا يستطيع المستورد أن يستورد من مثل هذه السلع الجاهزة من دولة أخرى «قد تكون أفضل وأرخص».

وعموماً، لنركز على تصدير المنتجات الزراعية: النباتية والحيوانية.. وخاصة في دول الخليج التي تستسبغ المنتج السوري، ولنركز أيضاً على المنتجات النسيجية، والحرف اليدوية التي لا منافس قوياً لنا بها.. ولكن بالمقابل يجب «قدر الإمكان» أن تكون عقود التصدير بموجب عقود طويلة الأجل.. وهذا غير ممكن دائماً للمصدرين السوريين، حيث إن الجهات الحكومية تسمح فجأة بتصدير سلعة ما، ومن ثم تمنع «فجأة» التصدير لسبب ما، الأمر الذي يفقد الثقة على الالتزام بين المصدر السوري والمستورد الخارجي، الأمر الذي يوجب أن تكون السياسات والتشريعات التصديرية ليست آتية، بل ثابتة، مستقرة، نافذة على المدين المتوسط والطويل «لا تقل عن سنوات»، ليتمكن المنتج و/أو المصدر» الالتزام و/أو التوريد للمستورد الأجنبي بموجب عقد طويل الأجل «وهذه ناحية شديدة الأهمية».

ولتحديد المفاعيل السلبية «العامل السياسي» المحتملة في التجارة الخارجية السورية، يجب «قدر الإمكان» عدم إعطاء عملية التصدير طابعاً حكومياً رسمياً، كما يجب أحياناً استغلال الطريق الثالث للتصدير «سورية- لبنان» / «لبنان- مصر على سبيل المثال».

وعموماً توجد العديد من العوائق والإجراءات والسلوكيات المعوقة، تتمثل غالباً في منح الموافقات و/أو بشروط وإجراءات الشحن «حواجر، ودوريات جمركية ومرورية على الطرقات الداخلية، في الموانئ الحدود/ وممارسات بعض المخلصين الجمركيين».

وفي الختام، نشير إلى أن المنطق الاقتصادي يتطلب التركيز على دعم «المنتج» و«الإنتاج التصديري»، وليس فقط «المصدر»، وذلك من خلال توفير مدخلات الإنتاج بأسعار ليست احتكارية، واتاحة خدمات البنية التحتية للمرافق الاقتصادية الإنتاجية، مع التركيز أيضاً على دعم بعض أنواع الصادرات مالياً «كمنسبة مئوية»، كما الأمر في دول العالم، بما فيها التركية والأوربية.

### ■ د. عابد فضلية

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق





## ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..



أثرت عمليات جني الأرباح على (سوق صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع انخفاض أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

**انخفاض أسعار القمح ناقص 5.90% والسكر ارتفع بنسبة 1.41% والرز بنسبة 0.80%**

يضغط من قطاعات الآلات الدقيقة، السيارات وقطع الغيار، وإنتاج الكهرباء. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١١/١١	٣٩,٥٣٣,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٢	٣٩,٣٧٦,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٣	٣٨,٧٢٢,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٤	٣٨,٥٣٦,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٥	٣٨,٦٣٨,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٢,٢٦%

### مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣١,٤٦٢ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٢٢ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة. على حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٧٩١ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٢,٥٨ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من قطاعات الطاقة والخدمات العامة والاتصالات وتقنية المعلومات والتجزئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١١/١٠	٣١,٣٩٤	١٢,١٠٣	٩٧,١٥٤
٢٠٢٤/١١/١١	٣١,٦٦١	١٢,٠١٦	٩٧,٥١٣
٢٠٢٤/١١/١٢	٣١,٥٨٢	١٢,٠٤٨	-
٢٠٢٤/١١/١٣	٣١,٤٣٣	١١,٩٣٠	-
٢٠٢٤/١١/١٤	٣١,٤٦٢	١١,٧٩١	-
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٢٢%	-٠,٢٨%	-

### أسعار السلع الغذائية:

انخفضت أسعار القمح الأجلة مع ارتفاع الدولار وهطل الأمطار في مناطق زراعة القمح الأمريكية، ما حسن توقعات الإمدادات، حيث تتوقع «مجموعة الطقس السلعي» هطل أمطار في مناطق الجفاف الأمريكية والبحر الأسود، ما سيدعم محصول العام المقبل. ووفقاً لوزارة الزراعة الأمريكية، تم تصنيف ٤٤ بالمئة من القمح الشتوي الأمريكي كجيد إلى ممتاز، بزيادة ٣ نقاط. تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (بوشل/سنت)	سعر السكر (رطل/سنت)	سعر الرز (سنتال/دولار)	سعر القطن (رطل/سنت)	زيت دوار الشمس (طن متري/دولار)	الذرة (بوشل/سنت)
٢٠٢٤/١١/١١	٥٦٥,٥	٢١,٣١	١٤,٥٨٥	٦٩,٨٤	١,٣٥٠,٤٠	٤٣٠
٢٠٢٤/١١/١٢	٥٥٢,٢٥	٢١,٣٥	١٤,٨٤٥	٦٨,٨٤	١,٣٢٢,٣٠	٤٢٨,٥
٢٠٢٤/١١/١٣	٥٤١	٢١,١٦	١٤,٩٧٥	٦٨,٨١	١,٣١٢,٤٠	٤٢٦,٥
٢٠٢٤/١١/١٤	٥٣١,٧٦	٢١,٦٣	١٤,٧١٤	٦٨,٤٢	١,٣٢٠,٣٠	٤١٩,٣٢
٢٠٢٤/١١/١٥	٥٢٢,١٥	٢١,٦١	١٤,٧٠١	٦٧,٨	١,٣٢٤,٨٠	٤١٩,٠٦
التغير المئوي	-٥,٩٠%	١,٤١%	-٠,٨٠%	-٢,٩٢%	-١,١٦%	-٢,٥٤%

١ بوشل قمح = ٢٧,٢١٦ كغ. ا رطل = ٠,٤٥٣٦ كغ. ١ سنتال رز أمريكي = ٤٥,٤ كغ. ١ طن متري = ١٠٨٧ ليتر



الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١١/١١	٧١,٨٣	٦٨,٠٤	٢,٩٢
٢٠٢٤/١١/١٢	٧١,٨٩	٦٨,١٢	٢,٩٠٧
٢٠٢٤/١١/١٣	٧٢,٢٨	٦٨,٤٣	٢,٩٨٣
٢٠٢٤/١١/١٤	٧٢,٤١	٦٨,٦٥	٢,٧٩٩٤
٢٠٢٤/١١/١٥	٧١,٨٢	٦٧,٦١	٢,٧٢٤
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٠١%	-٠,٦٣%	-٧,٧١%

### مؤشرات الأسواق المالية:

#### مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفض مؤشر السوق المالية الأمريكية DJI بنسبة ١,٨٢ بالمئة مسجلاً ٤٣,٤٨٧ نقطة بضغط من قطاعات الصناعات والخدمات الصحية والسلع الاستهلاكية كما انخفض مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفض مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 بنسبة ١,١٧ بالمئة مسجلاً ١٩,٢٢٢ نقطة. كما انخفض مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) حيث انخفض بنسبة ١,١٢ بالمئة مسجلاً ٨,٠٣٤ نقاط. ويأتي هذا الانخفاض لدى السويين في ظل مخاوف الأسواق المالية الأوروبية من سياسة دونالد ترامب الجمركية تجاه أوروبا.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأمريكية djzj	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/١١/١١	٤٤,٢٩٣,٠٠	٨,١٢٥,٠٠	١٩,٤٤٩
٢٠٢٤/١١/١٢	٤٣,٩١١,٠٠	٨,٠٢٦,٠٠	١٩,٠٣٤
٢٠٢٤/١١/١٣	٤٣,٩٥٨,٠٠	٨,٠٣٠,٠٠	١٩,٠٠٣
٢٠٢٤/١١/١٤	٤٣,٧٨٠,٠٠	٨,٠٧١,٠٠	١٩,١٠٣
٢٠٢٤/١١/١٥	٤٣,٤٨٧,٠٠	٨,٠٣٤,١٢	١٩,٢٢٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٨٢%	-١,١٢%	-١,١٧%

### مؤشرات الأسواق المالية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية الناشئة: انخفضت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) مقارنة بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/١١) بنسبة ٢,٢٦ مئوية مسجلاً ٣٨,٦٣٨ نقطة

### أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس انخفاضاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١١) مقارنة بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٢,٣٧ بالمئة و ١,٨٠ بالمئة متأثراً بارتفاع شهية المخاطرة. على حين شهد سعر الذهب ارتفاعاً في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١١/١٥) مقارنة بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/١١/١٤) ويأتي هذا الارتفاع مع توقعات مجلس الذهب لاتجاه صعودي لأسعار الذهب العالمي متأثراً بعدد من العوامل من بينها ارتفاع العجز المالي وانعكاسه على تصنيف السندات الأمريكية يضاف إلى ذلك تأثير سياسات ترامب على التضخم. التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:



الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١١/١١	٢,٦٢٠,٠٠	٤,٢٢٨٥
٢٠٢٤/١١/١٢	٢,٥٩٧,٠٠	٤,١٣٦٥
٢٠٢٤/١١/١٣	٢,٥٧٤,٠٠	٤,٠٨٣
٢٠٢٤/١١/١٤	٢,٥٦٦,٠٠	٤,٠٩١٨
٢٠٢٤/١١/١٥	٢,٥٧٣,٨٥	٤,٠٨٦٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-١,٧٦%	-٣,٣٧%

### أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأمريكي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض طفيف في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) عند مستوى ٧١,٨٢ دولاراً أمريكياً وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٨) ٠,٠١ بالمئة ولعل من أبرز التحركات هو التحرك في سعر برميل خام برنت حيث انخفض في نهاية تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١١/١٥) بنسبة تقارب ٠,٨١ بالمئة متأثرة بارتفاع مخزونات النفط الأمريكية.

وتراجعت العقود الأجلة للغاز الطبيعي الأمريكي بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة (EIA) الذي أظهر استمرار وفرة الإمدادات. حيث أضافت المرافق الأمريكية ٤٢ مليار قدم مكعب من الغاز إلى المخزون الأسبوع الماضي، وهو أقل قليلاً من التوقعات البالغة ٤٣ مليار قدم مكعب، لكن مستويات التخزين لا تزال أعلى من المعدل الموسمي بنسبة ٦,١ بالمئة. التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

### يورو / دولار، الجنيه الإسترليني / دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي خلال تداولات الأسبوع السابق: حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١١) ١,٠٦٥٤ دولار أمريكي منخفضاً بنسبة ٠,٦٠ بالمئة. كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/١١) بنسبة ٠,٨٤ بالمئة. ولعل من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في تداولات يوم الأربعاء (٢٠٢٤/١١/١٣) مقارنة بتداولات اليوم السابق الثلاثاء (٢٠٢٤/١١/١٢) حيث انخفض سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,٥٦ بالمئة متأثراً بعمليات جني الأرباح من الاستثمار في الدولار الأمريكي. ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ١,١٧ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ١,٨٣ بالمئة. التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي:



الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١١/١١	١,٠٦٥٤	١,٢٨٦٩
٢٠٢٤/١١/١٢	١,٠٦٢٣	١,٢٧٤٧
٢٠٢٤/١١/١٣	١,٠٥٦٣	١,٢٧٠٢
٢٠٢٤/١١/١٤	١,٠٥٤٩	١,٢٦٦٥
٢٠٢٤/١١/١٥	١,٠٥٢٩	١,٢٦٣٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-١,١٧%	-١,٨٣%

### أسعار العملات المشفرة:

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم: انخفض سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأمريكي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١٥) مسجلاً ٣,٠٥٧ دولاراً أمريكية وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/١١) بلغت ٩,٣٤ بالمئة كما انخفض سعر البيتكوين بنسبة ٠,١٠ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/١١/١١	٨٨,٦٦١,٠٠	٣,٢٧٢,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٢	٨٧,٩٤١,٠٠	٣,٢٤٢,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٣	٩٠,٤٤٢,٠٠	٣,١٨٧,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٤	٨٩,٢٩٢,٠٠	٣,١٣٤,٠٠
٢٠٢٤/١١/١٥	٨٨,٥٧٤,٠٠	٣,٠٥٧,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,١٠%	-٩,٣٤%



## بورج الاقتصاد

### الصناعة ..

## عرجاء ترغب في التعداد !

■ هني الحمدان

أصبح من غير المقبول بعد وضع كل الاستراتيجيات لإصلاح وتأهيل القطاع الصناعي ليكون رافعة تنموية للاقتصاد الوطني، فالارتهاق والانتظار لتحقيق نجاحات من المحال إنجاز جزء بسيط منها، معظمها فشلت، ولم تأت بأي جديد يذكر طوال سنوات عديدة مضت! وبقي القطاع يكابد وينزف خسائر، وباباً للمنافع الخاصة، واستغل كبقرة حلوب عاثت به الإدارات فساداً وتخريباً، لتزداد آلامه ويصعب معه تقديم الدواء المناسب طوال السنوات الماضية، لتأتي التوجهات الحكومية الجديدة تجاه القطاع الصناعي وضرورة حل جميع مشكلاته، وتغيير كل ما يمكن ليتحول قطاع الصناعة إلى قطاع قوي قادر على تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية، فلامح ودلائل التوجه الجديد، تغيير بعض الأدوار وإعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً وتشاركياً وصولاً إلى قطاع صناع وطني، ورفض كل نمطيات وتكرار سيناريوهات بقاء الصناعة على وضعها السابق، كما اليتيم على مأدبة الطعام، عبارة عن مبادرات مكررة وبأسماء مختلفة لا توجد معايير واضحة وحقيقية لقياس نجاحها!

من هنا وضعت الحكومة ووزارة الصناعة واقع القطاع على طاولة التشريح والتشخيص ورسمت خطوات للحل التدريجي، كلها تصب في إصلاح القطاع وإحيائه، لكي تتناسب مخرجاته مع أهداف واستراتيجيات الرؤية الحكومية وبعض التحولات المستهدفة، ولعل الوقت قد حان لإعادة هيكلة القطاع الصناعي من منظور يهدف لوقف نزيف موارد الدولة والاقتصاد، والانتقال من دور التشغيل إلى الإشراف، بمعنى إدخال القطاع الخاص ليأخذ دوراً أكثر تقدماً نحو إنتاجية متنوعة وتحقيق عوائد مجزية، والتي هي محور أساسي لعمل ودور القطاع الصناعي.

القطاع يمتلك مقومات عديدة تجعل جدوى التركيز على قطاع الصناعة ذا قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد، فإن التسارع في تنفيذ العديد من المبادرات والتشاركات وإطلاق يد القطاع الخاص ببعض من جهاته سيعزز من تلك المقومات، سواء أكانت على صعيد بعض خطوط الإنتاج والعمالة الكبيرة، فالجميع ينظر للصناعة من باب أن الاهتمام بها ليس خياراً، بل بمنزلة الهوية الاقتصادية التي يجب أن تزدهر وتصل للأسواق العالمية، إضافة إلى وجود ثروات مهمة تحتاج إلى قطاع صناعي مبدع متحرر من القيود والعراقيل الإدارية، يعمل وفق تقاضيات محددة.. كل المقومات إذا ما أحسنت بالمجال الاستثماري الصحيح تعطي الصناعة زخماً كبيراً لتكون من أكثر القطاعات نمواً أفقياً وعمودياً، فإن الهدف جعل الصناعة الخيار الأول للاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهذا من المحال الوصول إليه إلا من خلال إجراء المراجعات وتعديل بعض الأنظمة والقوانين والتعليمات لجعلها أكثر مرونة.

المرحلة الحالية تحتاج إلى البدء من جديد وإعطاء القطاع الصناعي أولوية مطلقة، بمعايير القيمة الإضافية ومعايير تحسين الكفاءة، وربط أي دعم حكومي يقدم للصناعة بفترة زمنية محددة، وكفانا هدراً لهذا القطاع وضياًعاً!! فالصناعة اليوم من ضروريات المرحلة التي نحتاج أن نرتقي بها عبر تهيئة مساحة واسعة من الاهتمام والنفوذ المناسب مع الاستقلالية التامة، واختيار أفضل الطواقم الإدارية والفنية، لنجعل منها رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني.

وختاماً، فأملنا كبير في وزير الصناعة الذي جاء محملاً بأفكار ورؤى تحمل إشارات إيجابية لتطوير بعض مشكلات الصناعة، ويعرف تماماً طبيعة بعض الحجج غير المقبولة من مجموعات الضغط، أن يرسم استراتيجية واضحة وبأهداف زمنية ورقمية محددة لتتماشى مع الرؤية الحكومية وتحمل الصناعة نصيبها العادل في التنويع الاقتصادي.

## تحول في السباق نحو الذكاء الاصطناعي المتقدم



واجه الباحثون في مختبرات الذكاء الاصطناعي الرئيسية تأخيرات ونتائج مخيبة للأمل في السباق لإطلاق نموذج لغوي كبير يتفوق على نموذج أوبن إيه آي جي بي تي ٤. (شترستوك).

تسعى شركات الذكاء الاصطناعي مثل أوبن إيه آي إلى التغلب على التأخيرات والتحديات غير المتوقعة في سعيها إلى تطوير نماذج لغوية أكبر حجماً من أي وقت مضى، هذه الشركات تبذل جهوداً حثيثة في تحسين تقنيات التدريب عبر أساليب مبتكرة تشبه التفكير البشري، وهو ما يهدف إلى جعل الخوارزميات «تفكر».

يؤكد عشرات العلماء والباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي لروبيرتز أن هذه التقنيات التي تعتمد عليها نماذج مثل OI الصادرة عن أوبن إيه آي، قد تغير قواعد اللعبة في السباق نحو تطوير الذكاء الاصطناعي، وتؤثر بشكل كبير في نوعية الموارد المطلوبة لهذه العمليات، من الطاقة إلى رقائق المعالجات.

رفضت أوبن إيه آي التعليق على هذه القصة، بعد إصدار روبوت الدردشة نشات جي بي تي قبل عامين، أكدت شركات التكنولوجيا التي استفادت بتقييماتها بشكل كبير من طفرة الذكاء الاصطناعي علناً أن «توسيع نطاق» النماذج الحالية من خلال إضافة المزيد من البيانات وقوة الحوسبة سيؤدي باستمرار إلى تحسين نماذج الذكاء الاصطناعي.

صرح إيليا سوتسكيفر المؤسس المشارك لمختبرات الذكاء الاصطناعي سيف سوبر إنتليجنس (SSI) وأوبن إيه آي، لروبيرتز مؤخراً، أن النتائج المترتبة على توسيع نطاق التدريب المسبق -مرحلة تدريب نموذج الذكاء الاصطناعي الذي يستخدم قديراً هائلاً من البيانات غير المصنفة لفهم أنماط اللغة- قد

وصلت إلى مرحلة الثبات.

قال سوتسكيفر «كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عصر التوسع، والآن عدنا إلى عصر العجائب والاكتشاف مرة أخرى، الجميع يبحث عن الشيء التالي، إن توسيع نطاق التكنولوجيا الصحيحة مهم الآن أكثر من أي وقت مضى».

خلف الكواليس، واجه الباحثون في مختبرات الذكاء الاصطناعي الرئيسية تأخيرات ونتائج مخيبة للأمل في السباق لإطلاق نموذج لغوي كبير يتفوق على نموذج أوبن إيه آي جي بي تي ٤ الذي يبلغ عمره ما يقرب من عامين، وفقاً لثلاثة مصادر مطلعة على الأمر.

يمكن أن تكلف ما تُسمى «عمليات التدريب» للنماذج الكبيرة عشرات الملايين من الدولارات من خلال تشغيل مئات الرقائق في وقت واحد، من المرجح أن يكون لديهم فشل ناتج عن الأجهزة نظراً لمدى تعقيد النظام؛ قد لا يعرف الباحثون الأداء النهائي للنماذج حتى نهاية التشغيل الذي قد يستغرق شهوراً.

هناك مشكلة أخرى، وهي أن نماذج اللغة الكبيرة تلتهم كميات هائلة من البيانات، وقد استنفدت نماذج الذكاء الاصطناعي جميع البيانات التي يمكن الوصول إليها بسهولة في العالم، كما أعاق نقص الطاقة عمليات التدريب، إذ تتطلب العملية كميات هائلة من الطاقة.

## ماسك.. هل يكون أداة ترامب لتقليص القطاع العام وإنعاش الاقتصاد الأمريكي؟

نجح إيلون ماسك في تحقيق ما اعتبره البعض مستحيلًا عندما استحوذ على «تويتر»، فقد قلص عدد موظفي الشركة بنسبة كبيرة، إلا أن الشركة استمرت في العمل، بل حققت تطورات ملحوظة، هذا النهج يثير تساؤلات عميقة حول إمكانية تطبيقه على القطاع العام الأمريكي الذي يعتبر من أكبر قطاعات القوى العاملة عالمياً، وكيف يمكن أن يدعم نهج ماسك الاقتصاد الأمريكي أو يعزز سياسياً في حال اعتمده دونالد ترامب ضمن استراتيجيته لإدارة اقتصاد البلاد.

بعد استحواد ماسك على تويتر في عام ٢٠٢٢ مقابل ٤٤ مليار دولار، خفض عدد الموظفين من ٧٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ موظف، وهذا التقليص يمثل نحو ٧٥ بالمائة من القوى العاملة

وفقاً لتصريحات ماسك، كان الهدف من هذه الخطوة هو تقليل التكاليف وتحسين كفاءة العمل عبر تبني الذكاء الاصطناعي وأتمتة المهام، وأكد أن التركيز على الأداء الفردي كان عاملاً رئيساً في اختيار الموظفين الذين تم الاحتفاظ بهم.

ووفقاً لتقارير اقتصادية من Bloomberg وForbes، أدى تقليص الموظفين إلى

## الذهب يتجه لتسجيل أسوأ أداء أسبوعي لأكثر من ٣ أعوام

هذا الأسبوع منذ فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ما يجعل الذهب أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وقال فؤاد رزاق زاده، محلل السوق لدى فوركس دوت كوم، إن ضعف الذهب يعكس توقعات بسياسة نقدية أميركية أكثر تشديداً في عام ٢٠٢٥ تحت قيادة ترامب.

وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب الذي لا يدر عوائد.

وأظهرت بيانات الخميس ارتفاع أسعار المنتجين في الولايات المتحدة في تشرين الأول، وهو ما يدعم توقعات توقف التضخم عن التراجع.



للذهب ١.٠٠ بالمائة إلى ٢٥٧٤.٥٠ دولاراً. ويواصل الدولار مسيرته الصعودية

نروته القياسية التي سجلها الشهر الماضي. كما زادت العقود الأمريكية الآجلة

لم تشهد أسعار الذهب تغيراً يذكر خلال يوم الجمعة، لكنها تتجه لتسجيل أسوأ أداء أسبوعي في أكثر من ثلاث سنوات، بضغط من قوة الدولار وسط توقعات بتخفيضات أقل لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

وصعد الذهب في المعاملات الفورية ٠.١ بالمائة إلى ٢٥٦٩.٦٩ دولار للأوقية (الأونصة) بعد هبوط استمر لخمس جلسات، وانخفض الذهب بأكثر من أربعة بالمائة منذ بداية الأسبوع حتى الآن.

وسجل الذهب أدنى مستوى في شهرين في الجلسة السابقة، وانخفض أكثر من ٢٢٠ دولاراً عن